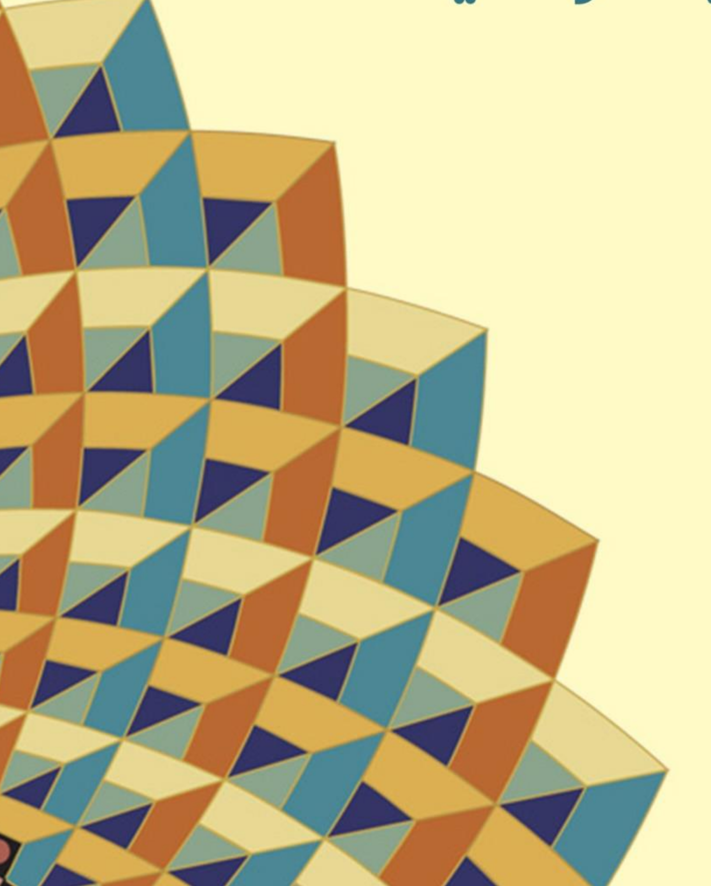


أصول التعامل

مع أهل البدع والمخالفين

الشيخ خالد باطرفي



بيت المقدس



1442 هـ 2021 م

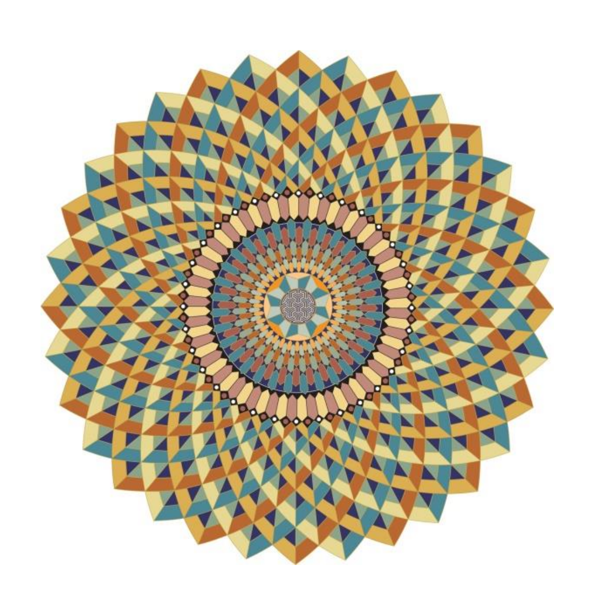
Baytalmaqdiss44@gmail.com

بيت المقدس

أصول التعامل

مع أهل البدع والمخالفين

الشيخ خالد باطرفي (حفظه الله)



بيت المقدس

الفهرس

مقدمة الناشر

نجمع في هذا الكتاب سلسلة دروس بعنوان "أصول التعامل مع أهل البدع والمخالفين"، للشيخ الأمير خالد باطرفي – حفظه الله- التي نشرتها مؤسسة الملاحم.

ولأهمية الطرح والمضمون حفظنا بشكل كتاب جميع حلقات السلسلة التي أفرغتها مؤسسة المحبرة. راجين من المولى أن ينفع بها وتقدم إضافة مفيدة للمكتبة الإسلامية والجهادية وللجماعات وأهل الثغور.

ونشكر الشيخ خالد باطرفي لجهوده في نشر العلم النافع رغم ما يحمله من مسؤوليات، فجزاه الله عن أمة الإسلام كل خير وفتح على يديه ونصره وجميع العاملين لهذه الأمة المباركة.

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا مُحَّمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

بيت المقدس

المقدمة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه ومباركًا عليه كما يحب ربنا ويرضى.

قبل أن نعدل في خصومنا في المبتدعة لابد أن نعرف ما هي البدعة؟

أساس الأمر، لابد أن نعرف ما هي البدعة؟

والبدعة هي —كما ذكر الشاطبي رحمه الله في الاعتصام - :"طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها: المبالغة في التعبد لله سبحانه وتعالى".

وهذا إذا كان الكلام عن البدعة في العبادات فقط.

أما إذا دخلت فيها العادات فتكون "طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها ما يُقصد بالطريقة الشرعية".

هذا إذا دخلت العادة.

وعند شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله- هي "ما خالفت الكتاب والسنة أو إجماع سلف الأمة في الاعتقادات والعبادات".

يعني لم يدخل فيها العادات.

وقال في موضع آخر بمعنى أعم: "ما لم يشرعه الله من الدين، فكل من دان بشيء لم يشرعه الله، فذاك بدعة وإن كان مُتأولًا فيه".

وسيأتي موضوع هذا التأويل.

وقد يبتدع الإنسان ولكن يكون معذورًا.

قد يقع إنسان في البدعة أو يبتدع أمرًا ويكون فيه معذورًا كما سيأتي إن شاء الله.

والبدع تتفاوت، يعني ليس كل المبتدعة على مستوى واحد.

وليس كل مخالف لنا على مستوى واحد.

فمثلًا لا نضع الرافضة الإثنا عشرية بمنزلة الخوارج، أو ما نضع الخوارج بمنزلة الأشاعرة، أو كذلك الآن في زماننا من المخالفين لنا، لا نضع مثلًا الإخوان المسلمون كالسرورية أو أدعياء السلفية مثل التبليغ وهكذا.

فتفاوت البدعة هذا، فمنها ما هو أغلظ من الآخر، ومنها بدع مكفّرة، ومنها بدع مفسّقة، يعني صاحب البدعة واقع في كفر، وقد يكون واقع في فسق، بغض النظر عن أنه متأوّل أو جاهل أو كذا، أو معذور أو غير معذور.

ولا يشترط – وهذه قاعدة – أن كل من وقع في بدعة مكفّرة أو مفسّقة أن يكون كافرًا أو فاسقًا، قد يكون من أولياء الله ولكنه متأول أو كذا كما سيأتي إن شاء الله في طريقة التعامل.

هذه البدع قبل أن نبدأ، هنا كلام لشيخ الاسلام ابن تيمية في أن أئمة أهل السنة والجماعة هم أكثر الناس عدلًا وإنصافًا لخصومهم.

قال رحمه الله:"وأئمة السنة والجماعة وأهل العلم والإيمان فيهم العلم والعدل والرحمة فيعلمون الحق الذي يكونون به موافقين للسنة سالمين من البدعة ويعدلون على من خرج عنها ولو ظلمهم".

كما قال تعالى ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ**﴾ (المائدة: 8)

ويرحمون الخلق فيريدون لهم الخير والهدى والعلم.

لا يقصدون الشر لهم ابتداءً بل إذا عاقبوهم وبيّنوا خطأهم وجهلهم وظلمهم كان قصدهم بذلك بيان الحق ورحمة الخلق.

يعني هذا مقاصد أهل السنة في عدلهم في أهل البدعة والمخالف، أنهم يرحمونه ويريدون له الهدى والعلم.

لا يقصدون الشر لهم ابتداءً، بل إذا عاقبوهم وبيّنوا خطأهم وجهلهم وظلمهم كان قصدهم بذلك بيان الحق ورحمة الخلق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأن يكون الدين كله لله وأن تكون كلمة الله هي العليا.

هذا الأساس، يعني ليس انتصارًا للنفس وهذا فيه خلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يكن النبي ﷺ ينتصر لنفسه أبدًا، إنما كان أشد الناس في حقوق الله سبحانه وتعالى.

ينتصر لله سبحانه وتعالى.

أما لنفسه لا ينتصر، ولذلك، كان هذا سببًا في إخراج، ليس المبتدعة والمخالفين من البدعة والمخالفة إلى الهدى والحق بل من الشرك والكفر إلى الإسلام.

بسبب هذا التعامل الذي كان يتعامل به النبي ﷺ، مع خصومه من المشركين، فلم يكن ﷺ يظلمهم ولا يتعدى عليهم ولكن كان يرحمهم وكما قال الله سبحانه وتعالى ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ** ﴾ (الأنبياء: 107).

هذه مقدمة في طريقة التعامل مع أهل البدعة، نحن سنذكر بإذن الله تعالى أصول للتعامل مع أهل البدعة والمخالفين على ما كان شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وما كان يأخذه من السلف في طريقة التعامل معهم، وسنذكر بإذن الله تعالى نقولات أكثرها من شيخ الإسلام ابن تيمية، كأنه رحمه الله فاصلًا ما بين السلف وما كانوا عليه وما بين الخلف وما أخذوا عنه وعمن قبله، رحمه الله.

فمن الأئمة الذين لهم فضل بعد الله سبحانه وتعالى على منهج أهل السنة والجماعة شيخ الإسلام ابن تيمية في إحياء كثير مما اندرس واندثر من معالم أهل السنة والجماعة في زمانه وفيما بعده من الأزمنة إلى يومنا هذا، ولذلك جعلنا شيخ الإسلام ابن تيمية وأقواله رحمه الله مستندًا لنا في طريقة التعامل مع أهل البدعة.

الدرس الأول في أصول التعامل مع أهل البدع والمخالفين

نبدأ بإذن الله تعالى، أولًا، الأصل الأول في التعامل مع أهل البدع: **عذر أهل الصلاح فيما وقعوا فيه من بدع، عن اجتهاد أو جهل، وحمل ما احتمل من كلام على أحسن محمل.**

يعني إذا كان الكلام يحمل له أكثر من محمل، بالذات في مثل هؤلاء الأشخاص الذين لهم فضل وصلاح، ومعروفون بذلك حتى لو لم يكونوا من العلماء، أن نأخذ أقوالهم على أحسن محمل.

مثال على ذلك، شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - ذكر كلامًا للإمام الجنيد - رحمه الله -، كلامًا فيه الخطأ ويحتمل فيه الصواب، فأخذ الكلام على أحسن محمل، كذلك الإمام ابن قيم الجوزية، في كتاب مدارج السالكين.

ومدارج السالكين هو أصلًا، شرح وتوضيح لكلام الإمام أبو زكريا الهروي، وكلام أبو زكريا الهروي فيه غموض، كالمقامات وما إلى ذلك، فكان الإمام ابن القيم الجوزية يحتمل له أحسن المحامل في الألفاظ المحتملة. وهكذا دأب السلف جميعًا، ولو كنا نأخذ كلام العلماء على أسوأ المحامل ما بقي لنا أحد، يعني بعض الكلام لا يُفهم، أو يُحتمل، بعض العلماء يقولون: كما أن في كتاب الله وسنة النبي صلى

الله عليه وسلم، محكم ومتشابه، كذلك في أقوال العلماء هناك ما هو مجمل، وهناك ما هو مفصل، حتى شيخ الإسلام ابن تيمية، يعني مثلًا الصوفية يأخذون ببعض كلام شيخ الإسلام ابن تيمية المجمل ويستدلون به على صحة منهجهم، ومشروعية بعض البدع التي ابتدعوها، وعندما تأتي بكلام شيخ الإسلام ابن تيمية، هل هو فصّل في هذا الباب، تجده عكس وضد ما ذكروه تماما، كل العلماء بهذه الطريقة، وهناك ما هو مطلق، وهناك ما هو مقيد، في كتاب الله وفي سنة رسول الله ﷺ وفي أقوال العلماء، سواء كانوا من الصحابة أو التابعين أو من بعدهم، ولذلك لابد أولًا في طريقة التعامل مع المخالف ومع أهل البدع، أن ننظر حال الشخص هذا، هل هو من سيئي السمعة، أو من سيئي المقاصد أو ممن عُرف بالخبث، والمعاداة لمنهج أهل السنة، كمثلا الرافضة أو غيرهم من هؤلاء، يعني على غرار الرافضة، أو أنهم من أهل الصلاح والفضل وممن عُرف بخدمته للإسلام، ومن عُرف بتعظيمه لكتاب الله وسنة النبي ﷺ والسلف الصالح. فإذا عرفنا حال الشخص هذا، إن خرج منه الكلام المحتمل، فنأخذه على أحسن محمل، أما الآخر، فنأخذه على ظاهره. فهذا أول الأصول، قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله-: "وكثير من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة، ولم يعلموا أنه بدعة، إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة، وإما لآيات فهموا منها ما لم يرد منها وإما لرأي رأوه وفي المسألة نصوص لم تبلغهم، وإذا اتقى الرجل ربه ما استطاع دخل في قوله تعالى **(رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا)** وفي الصحيح أن الله قال:"قد فعلت"، وبسط هذا له موضع آخر". (من الفتاوى).

وقد اعتذر هو – رحمه الله- لبعض أهل الصلاح والفضل ممن شهدوا سماع الصوفية ورقصهم، وهذا من الأشياء التي كان الصوفية يستدلون بها على أن ابن تيمية يقول بذلك. لكنه ليس صحيحًا، بل هو يعتذر لبعض أهل الصلاح والفضل ممن وقعوا في هذا الأمر.

قال ابن تيمية – رحمه الله-:"والذين شهدوا هذا اللغو متأولين من أهل الصدق والإخلاص والصلاح غمرت حسناتهم ما كان لهم فيه وفي غيره من السيئات أو الخطأ في مواقع الاجتهاد وهذا سبيل كل صالحي هذه الأمة في خطأهم وزلاتهم".

مستندًا – رحمه الله- في هذا لقول الله سبحانه وتعالى ﴿**وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ (33) لَهُم مَّا يَشَاءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ۚ ذَٰلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ (34) لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ (35)**﴾ الزمر.

وقال بعد ذكر سماع الصوفية وصحبتهم للأحداث – لاحظ كيف أن الأمر عظيم، سماع الصوفية وصحبتهم للأحداث- قال – رحمه الله-:"وأصحاب ذلك وإن كان فيهم من ولاية الله وتقواه ومحبته والقرب إليه ما فاقوا به على من لا يساوهم في مقامهم فليسوا في ذلك بأعظم من أكابر السلف المقتتلين في الفتنة والسلف المستحلين لطائفة من الأشربة المسكّرة، والمستحلين لربا الفضل والمتعة والمستحلين للحشوش كما قال عبد الله ابن المبارك: رب رجل في الإسلام له قدم حسن وآثار صالحة كانت منه الهفوة والزلة لا يتقدى به في هفوته وزلته".

يعني أن شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: هؤلاء الذين وقعوا في السماع وفي صحبة الأحداث، ليسوا أعظم ممن وقع في القتال فيما بينهم وهم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وليسوا بأعظم ممن استحل بعض الأشربة المسكّرة كما فعل قدامة بن مضعون ﵁، الصحابي، وفعل الشيء هذا تأول الآية ﴿ **لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا**﴾ (المائدة: 93)، فقال ونحن منهم فشرب الخمر، لكن انظروا كيف تعامل الصحابة ﵃ معه مثل هذه الحادثة، جمع عمر ﵁ أهل الشورى من الصحابة ﵃ وشاورهم في هذا الأمر، فقدامة بن مضغون وغيره من السلف كانوا شربوا تأويلا لهذه الآية، فجمعهم عمر فقال ماذا ترون؟ فقالوا: نسألهم.

لاحظ لم يترك الحكم مباشرة عليهم، استحلال، حرام، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:"من أحلّ الحرام المجمع عليه أو حرّم الحلال المجمع عليه أو بدّل شرعًا مجمعًا عليه كان كافرًا مرتدًا باتفاق الفقهاء". هذا الكلام مجمل، لكن عندما نأتي للتعيين، واقع الأمر يختلف.

فقالوا نسألهم، فإن قالوا حلالًا، قتلناهم، وإن قالوا حرامًا جلدناهم، يعني إذا رجعوا جلدوهم. فلما سألوهم قالوا: هي حرام، فجلدوهم، انتهى الأمر وعرفوا خطأهم وبيّنوا لهم.

كذلك، صبيغ بن عسل، هذا الرجل قام وقال أقوالًا مخالفة للحق، لقد كان يقول إذا كان عيسى عليه السلام سيعود، فمن باب أولى محمّد ﷺ، وصبيغ بن

عسل مختلف في صحبته، يعني قد يكون صحابي! وهو من جذامة، فأرسل إلى عمر، فجلده عمر رضي الله عنه حتى ترك ما كان يتكلم به وأرسله إلى العراق، من مصر أرسله إلى العراق، ولما خرج الخوارج وكانوا يقولون بأقوال كان يقول بها صبيغ بن عسل، فجاء الناس يقولون له خرج ناس يقولون مثلما كنت تقول من قبل، فقال لا، والله لا أخرج أبدًا على هذا الرجل الصالح، يقصد عمر رضي الله عنه، كذلك في حال قوة الإسلام، الأمر يختلف في حال ضعف الإسلام، مثل حالنا الآن، فالاجتماع والألفة والمودة بين المسلمين هي المقصد، يعني قد نعذر أناس، نعذرهم لتأويل ولا نعذرهم لهوى، أو لجمع الكلمة، لا، قد يكونوا هم من الصالحين الصادقين المخلصين ولكنهم تأولوا لظنهم أن في ذلك مصلحة للإسلام، فنعذرهم لتجتمع الكلمة وننتصر جميعًا على أعداء الله سبحانه وتعالى.

وهذا الأصل الأول.

الدرس الثاني في أصول التعامل مع أهل البدع والمخالفين

الأصل الثاني: **عدم تأثيم مجتهد إذا أخطأ في مسائل أصولية أو فرعية، وعدم تكفيره أو تفسيقه، والتفريق بين من أخطأ عن تفريط وهوى ومن أخطأ عن اجتهاد وتأويل.**

هذا كيف نعرفه؟ قلنا بمعرفة حال الشخص، إذا عرفنا أن هذا الرجل له سابقة في الإسلام، إنسان صالح، إنسان له فضل، إنسان نعلم من حاله، أنه إذا قال قولًا فيه مخالفة أنه لا يريد بذلك أو متأولًا بأن في ذلك مصلحة، أو كذا.

والفرق ما بين إنسان نعلم من حاله أنه صاحب دنيا، لا يهتم لحال الإسلام وحال المسلمين، إنسان يهتم بمصالحه الشخصية، فيقدم مصلحته الشخصية على مصلحة المسلمين، يقدم هواه على كتاب الله وسنة النبي ﷺ فهناك فرق ما بين هذا وهذا، لأن بعض الناس يستشكل عنده الأمر في هذا، عندما يأتي لعالم من العلماء، علماء أهل السنة، يُقال له: ما رأيك في فلان؟ وهذا الرجل رجل صالح وكذا، ولكنه وقع مثلا في مكفّر أو في مفسّق، أو في شيء يستشكل، فيقول له: لا، هذا الرجل صالح، وهذا الرجل له سبق وله قدم في خدمة الإسلام وكذا، فهذا قد يكون متأولًا، ثم يُقال له: طيب فلان فعل نفس الأمر، فيقول هذا مثلا مرتد،

أو هذا الرجل فاسق أو كذا، يسألونه لماذا؟ لماذا فرقت ما بين هذا وهذا والعمل واحد، فنقول الحال يختلف، حال الشخص يختلف، ما بين هذا وهذا، فهذا ما علمنا عنه إلا كل خير، وأنه ما أراد بذلك إلا خيرًا، ولكنه أخطأ الطريق، لا نقره في خطئه، وننكر عليه ونبيّن الخطأ، وقد يصل الأمر إلى التعنيف، وقد يصل الأمر إلى الهجر، أن نهجره، كما فعل النبي ﷺ مع كعب بن مالك ومرار بن الربيع، مع أنهم من خيار الصحابة رضي الله عنهم، ولم يهجر النبي ﷺ المنافقين، الذين تخلفوا ليس عن غزوة تبوك فقط، تخلفوا عن غزوات، وكادوا للإسلام، وكذا، ففرق النبي صلى الله عليه وسلم ما بين هؤلاء الفضلاء وما بين هؤلاء، بل إن هؤلاء المنافقين والمخالفين والذين فعلوا هذا الشيء ولم يعترفوا وكذبوا على رسول الله ﷺ ثم جاءوا تائبين فاستغفر لهم النبي ﷺ، وهؤلاء جاءوا واعترفوا وصدقوا مع الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ومع ذلك عاقبهم، لماذا؟ لسبقهم وفضلهم وصلاحهم، فهناك فرق ما بين التعامل مع حال هؤلاء ومع حال هؤلاء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله–، في من أخطأ أو وقع في كفر عن تأويل واجتهاد، مع وجود قرائن لحاله، قال: "فمن ندب إلى شيء تقرب به إلى الله أو أوجبه بقوله أو بفعله من غير أن يشرعه الله فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله، ومن اتبعه في ذلك فقد اتخذه شريكًا لله شرع له من الدين ما لم يأذن به الله، نعم، قد يكون متأولا في هذا الشرع فيغفر له لأجل تأويله، وإذا كان مجتهدًا الاجتهاد الذي يعفى فيه عن المخطئ ويثاب أيضا على اجتهاده، لكن لا يجوز اتباعه في ذلك كما لا يجوز اتباع سائر من قال أو عمل قولًا أو عملًا قد علم الصواب في خلافه، وإن كان القائل أو الفاعل مأجورًا أو معذورًا".

يعـني الآن إنســان إذا فعـل شـيئًا مخالفًـا لشـرع الله، وهـو متـأول في ذلـك، مجتهـد في ذلـك، فهـو معـذور، ولكـن مـن تبعـه بعـدما تبـين لـه أن هـذا القـول أو الفعـل مخـالف لشرع الله فهذا آثم، لأنه علم.

طيــب انتهينــا مــن الأصــل الثــاني ونحــن نــتكلم عــن طريقــة التعامــل مــع المبتدعــة والمخــالفين وبيّنــا التفريـق مـا بـين مـن وقـع في الخطـأ عـن تفـريط وهـوى، ومـن ضـمن التفـريط والهـوى الـدنيا والراتـب والسـيارة والقصـر وكـذا، ومـن وقـع في هـذه الأمـور في الخطأ والبدعة عن اجتهاد وتأويل.

نـذكر فقـط قـولًا آخـر، كـلام شـيخ الإسـلام ابـن تيميـة في هـذا البـاب، يقـول رحمـه الله: "ثم قـد يسـتحل بعضـهم بعـض أنـواع الخمـر، بتأويـل كمـا اسـتحل ذلـك أهـل الكوفـة ... (إلى أن قـال): فالاسـتحلال الـذي يكـون مـن مـوارد الاجتهـاد وقـد أخطـأ المسـتحل في تأويلـه مـع إيمانـه وحسـناته هـو ممـا غفـر الله لهـذه الأمـة مـن الخطـأ في قولـه (**رَبَّنَـا لاَ تُؤَاخِـذْنَا إِن نَّسِـينَا أَوْ أَخْطَـأْنَا**) كمـا اسـتحل بعضـهم بعـض أنـواع الـربا .. واسـتحل بعضـهم اسـتماع المعـازف واسـتحل بعضـهم مـن دمـاء بعـض بالتأويل ما استحل".

يعـني مثـال الـربا، كـان ابـن عبـاس ﵁ يحـل ربا الفضـل، وجـاء أبـو سـعيد الخـدري إليـه وتناقشوا في هذا الباب.

فالشاهد أننا ما رأينا أبا سعيد الخدري أو أحدًا من الصحابة كفّر ابن عباس ابتداءً مباشرة، لا، كذلك، ابن حزم الظاهري، ما سمعنا عن أحد من العلماء أنه كفّر ابن حزم الظاهري، وقد ضعّف أحاديث المعازف والغناء، وأحلّ الغناء، ابن حزم الظاهري، ما رأينا أحدًا كفّره من العلماء، وكذلك في بعض أقواله في الصفات، ابن حزم الظاهري جهمي جلد في الصفات، ومع ذلك تسمع العلماء يكيلون له من ألفاظ التبجيل لأنه متأول، يعني يسميه الشيخ حمود العقلا، العالم الفذ الجهبذ ابن حزم الظاهري، وفي المقابل، عندما نرى مثلا لحال ابن حزم الظاهري، ما أحد أبدًا رد على المرجئة مثله، وشيطنهم وأبلسهم بسبب هذه الأمور، بسبب بدعتهم، كذلك عندما نرى شيخ الإسلام ابن تيمية، يتكلم عن علماء الأشاعرة والمعتزلة، والأشاعرة أهون من المعتزلة، والمعتزلة واقعين في بدعة مكفرة، في نفي الصفات، فيذكر عنهم أنه كان لهم دور كبير جدًا في الرد على الفلاسفة وعلى الملاحدة، فهذا يحسب في ميزان حسناته، وسيأتي إن شاء الله الكلام عن ذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: "واستحل بعضهم من دماء بعض بالتأول ما استحل، فهذه المواضع التي تقع من أهل الإيمان والصلاح تكون سيئات مكفرة أو مغفورة أو خطأ مغفورًا، ومع هذا فيجب بيان ما دل عليه الكتاب والسنة من الهدي ودين الحق والأمر بذلك والنهي عن خلافه بحسب الإمكان".

يعني ليس معنى أني لا أكفر الذي وقع في البدعة أو الكفر أني أسكت عن بدعته، وعن خطأه، لا، لابد أن أبيّن، هذه البدعة وهذا الخطأ، وسيأتي.

وقال رحمه الله في التفريق بين المغفور له والمستحق الوعيد من المخطئين: "من كان خطؤه لتفريطه فيما يجب عليه من اتباع القرآن والإيمان مثلا، أو لتعديه حدود الله بسلوك السبل التي نهى عنها أو لاتباع هواه بغير هدى من الله، فهو الظالم لنفسه وهو من أهل الوعيد، بخلاف المجتهد في طاعة الله ورسوله باطنًا وظاهرًا، الذي يطلب الحق باجتهاده كما أمر الله ورسوله، فهذا مغفور له خطؤه، كما قال تعالى (**آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ ۚ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا**) إلى قوله، (**رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا**) وقد ثبت في صحيح مسلم أن الله قال: "قد فعلت" وكذلك ثبت فيه، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ لم يقرأ بحرف من هاتين الآيتين ومن سورة الفاتحة إلا أعطي ذلك، فهذا يبين استجابة هذا الدعاء للنبي ﷺ والمؤمنين وأن الله لا يؤاخذهم إن نسوا أو أخطأوا". انتهى كلامه.

وفي بيان عدم تكفير علماء المسلمين إذا أخطأوا عن اجتهاد وتأويل، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: "إن علماء المسلمين المتكلمين في الدنيا باجتهادهم لا يجوز تكفير أحدهم بمجرد خطأ أخطأه في كلامه، فإن تسليط الجهال على تكفير علماء المسلمين من أعظم المنكرات، وإنما أصل هذا من الخوارج والروافض الذين يكفرون أئمة المسلمين، لما يعتقدون أنهم أخطأوا فيه من

الـدين وقـد اتفـق أهـل السـنة والجماعـة علـى أن علمـاء المسـلمين لا يجـوز تكفـيرهم بمجـرد الخطـأ المحـض، بـل كـل أحـد يؤخـذ مـن قولـه ويـترك إلا رسـول الله صـلى الله عليه وسلم.

ولـيس كـل مـن يـترك بعـض كلامـه لخطـأ أخطـأه يكفـر ولا يفسـق، بـل ولا يأثم، فـإن الله تعـالى قـال في دعـاء المـؤمنين، (**رَبَّنَـا لاَ تُؤَاخِـذْنَا إِن نَّسِـينَا أَوْ أَخْطَـأْنَا**) وفي الصحيح، عن النبي ﷺ قال: (إن الله قال قد فعلت)".

ويقـول أيضـا - وطبعـا أنا أكثـرت مـن النقـولات بشـكل خـاص في هـذا البـاب لأنـه يكثـر-:" إن المتـأول الـذي قصـده متابعـة الرسـول ﷺ لا يكفـر ولا يفسـق إذا اجتهـد فأخطـأ، وهـذا مشـهور عنـد النـاس في المسـائل العلميـة، وأمـا مسـائل العقائـد فكثـير مـن النـاس كفـر المخطئـين وهـذا القـول لا يعـرف عـن أحـد مـن الصـحابة والتـابعين لهـم بإحسـان، ولا يعـرف عـن أحـد مـن أئمـة المسـلمين، وإنمـا هـو في الأصـل مـن أقـوال أهـل البـدع، الـذين يبتـدعون بدعـة ويكفـرون مـن خـالفهم كـالخوارج والمعتزلـة والجهميـة، ووقـع ذلـك في كثـير مـن أتبـاع الأئمـة، كـبعض أصـحاب مالـك والشـافعي وأحمد وغيرهم.

وقـد يسـلكون في التكفـير ذلـك فمـنهم مـن يكفـر أهـل البـدع مطلقًـا، ثم يجعـل كـل من خرج عما هو عليه من أهل البدع[1].

وهـذا بعينـه قـول الخـوارج والمعتزلـة الجهميـة، وهـذا القـول أيضـا لا يوجـد في طائفـة مـن أصـحاب الأئمـة الأربعـة، ولا غـيرهم، ولـيس فـيهم مـن كفـر كـل مبتـدع، بـل المنقـولات

([1]) وهذا يعني أنه يكفر أهل البدع مطلقًا، فمن لم يكفر أهل البدع مطلقًا كفره، أو جعله من أهل البدع.

الصريحة عنهم تناقض ذلك، ولكن قد ينقل عن أحدهم أنه كفر من قال بعض الأقوال ويكون مقصوده أن هذا القول كفر ليحذر[2]، ولا يلزم إذا كان القول كفرًا أن يكفر كل من قاله مع الجهل والتأويل، ... إلى أن قال: كان من عيوب أهل البدع تكفير بعضهم بعضا ومن ممادح أهل العلم أنهم يُخطأون ولا يكفرون".

وهذا في الأصل الثاني.

([2]) يعني مطلق وليس بعين.

الدرس الثالث في أصول التعامل مع أهل البدع والمخالفين

الأصل الثالث: **عدم إقرار المبتدع على ما أظهره من بدعة أو اتباعه عليها بل يجب إنكار ما وقع فيه من بدعة، والتعامل معه حسب بدعته وحسب حاله، في الغلظة واللين.**

يعني كلما كانت البدعة أغلظ كلما كان الرد أشد، وإذا كانت البدعة أهون يكون لين في الكلام، وقد نلين مع بعض من أغلظ في البدعة ونغلظ مع من ألان في البدعة للمصلحة في هذا الباب.

نحن ذكرنا في أثناء كلامنا هذا الباب، ولكن للتوضيح أكثر نذكره كذلك، يعني ليس معنى أنني لا أكفر أو لا أفسق أو لا أؤثم من وقع في بدعة أو في خطأ أنني لا أنكر عليه، لابد من الإنكار وهذه من خصائص هذه الأمة أنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر.

ثم يأتي بعد ذلك طريقة الإنكار على حسب حال الشخص وعلى حسب ما وقع فيه من خطأ.

المشكلة أن المتعصبة المقددة لا ينظرون إلى خطأ الشخص ولكن ينظرون إلى من خطّأ الشخص، يعني يأتي مثلا عالم من كبار علماء المسلمين ويخطئ خطأً، يقع

في بدعة أو يقول قولا قد يضر به أقواما فيأتي الإنسان وينكر على هذا العالم فيأتي من يقول: من هذا حتى يرد على هذا؟ لا، أنت أنظر ماذا ذكر هذا العالم وما وقع فيه من خطأ فبعد ذلك هذا العالم في عيوننا وعلى رأسنا ولكن الحق أحب إلينا من كل عالم، وكل يؤخذ من كلامه ويرد إلا النبي ﷺ والعجيب أن المخالفين في هذا الزمان دائما يرددون هذا القول، عندما تأتي إليهم وتناقشهم في مسألة من المسائل في باب من الأبواب يرددوا هذا القول: كل يؤخذ من كلامه ويرد إلا صاحب هذا القبر.

وعرف هذا كثيرًا من أتباع الجهمي والمدخلي، يرددون هذا الأمر كثيرا لكن عندما يأتي للحقيقة فإنه يعظّم الاشخاص أكثر من الحق، وأنه يُخطّئ المنهج ولا يُخطّئ الأفراد هؤلاء والعجيب أنه يسوق لازم قوله ولا نلزمهم بذلك لكن لازم قوله أنه قد يخطئ الكتاب والسنة ولا يخطئ فلان وفلان وهذا باطل، هذا كلام باطل، الإنسان معرض للخطأ، كل بني آدم خطّاء لكن الكتاب والسنة معصومان عن الخطأ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ (الحجرات:1).

فلا يقدم قول أبو بكر وعمر على كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ كما قال ابن عباس رضي الله عنهما عندما قيل له: كيف نصلي في منى؟ فقال: قصر النبي ﷺ الصلاة في منى، فقالوا: ولكن أبو بكر وعمر أتماها، فقال: تكاد تنزل عليكم حجارة من السماء أقول لكم قال رسول الله وتقولوا لي قال أبو بكر وعمر!. هذا

قول أبو بكر وعمر لا يقدم، مع أن النبي ﷺ يقول عندما جاءته المرأة فقالت له إذاجئت -يعني في العام القادم- فلم أجدك؟ قال: "ارجعي إلى أبي بكر" أحالها على أبو بكر، وفي الحديث كذلك لا أذكر نص الحديث ولكن النبي صلى الله عليه وسلم قال ارجعوا إلى أبي بكر وعمر أو كما قال ﷺ.

وكذلك قال عليه الصلاة والسلام:"وإنه من يعش منكم فسيرى اختلافًا كثيرًا فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي". أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، ومع ذلك لا يقدم قول أحد من هؤلاء الصحابة الكبار الفضلاء على قول رسول الله ﷺ ولا قول الله سبحانه وتعالى، فإذا كان هؤلاء الفضلاء العظماء الذين نحن اليوم نعيش واهتدينا بفضل الله سبحانه وتعالى ثم بفضل جهادهم بفضل تضحياتهم ﷺ وأرضاهم مع رسول الله ﷺ ومع ذلك لا يقدم قولهم على قول رسول الله ﷺ.

فكيف بمن هو منهم من أهل الإسلام، من العلماء أو من غيرهم في هذا الزمان أو في غيره من الأزمنة.

فلابد أن يكون عندنا قاعدة في هذا، فلا يكون عندنا أي حرج في أن نقول للمخطئ أخطأ ولو كان من خيرة خلق الله في هذا الزمان، وهذا لا يُنقص من قدره بل على العكس، إذا رجع عن الخطأ إلى الحق المبيّن له فهذا يزيد في فضله ويزيد في مكانته، وأما إذا استمر ففضله ومكانته تبقى وخطؤه يُرد عليه، وكما قال النبي ﷺ "من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد" أي مردود عليه. ولو كان من كان، نعم ولو كان من كان.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– في كتاب الاستقامة:" والذي يصدر عنه أمثال هذه الأمور[3] إن كان معذورًا بقصور في اجتهاده أو غيبة في عقله فليس من اتبعه بمعذور مع وضوح الحق والسبيل، وإن كانت سيئته مغفورة لما اقترن بها من حسن قصد وعمل صالح فيجب بيان المحمود والمذموم لئلا يكون لبسًا للحق والباطل".

ويقول أيضا في الفتاوى:"فهؤلاء ونحوهم ممن يخالف الشريعة ويبين له الحق فيعرض عنه يجب الإنكار عليهم بحسب ما جاءت به الشريعة من اليد واللسان والقلب وكذلك أيضا ينكر على من اتبع الأوليين المعذورين في أقوالهم وأفعالهم المخالفة للشرع فإن العذر الذي قام بهم منتفٍ في حقه فلا وجه لمتابعتهم فيه ومن اشتبه أمره من أي القسمين هو توقف فيه فإن الإمام إن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة لكن لا يتوقف في رد ما خالف الكتاب والسنة فإن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال:"من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد". انتهى.

وقال في التأدب في الإنكار مع أهل الصلاح والمتأولة:"وإن كان المخطئ المجتهد مغفورًا له خطأه وهو مأجور على اجتهاده فبيان القول والعمل الذي دل عليه الكتاب والسنة واجب وإن كان في ذلك مخالفة لقوله وعمله. ومن علم منه الاجتهاد السائغ فلا يجوز أن يذكر على وجه الذم والتأثيم له فإن الله غفر له

(3) أي المخالفة.

خطأه بل يجب لما فيه من الإيمان والتقوى موالاته ومحبته والقيام بما أوجب الله له من حقوقه من ثناء ودعاء وغير ذلك".

يعني مثلًا إذا أخطأ أحد العلماء أو شيء من هذا، فلابد أن نذكر فضله وسبقه وخدمته للإسلام، ثم نذكر هذا الخطأ عليه، ما أحد ينكر عليه في هذا الأمر – الإنكار على من أخطأ – مع حفظ سابقته مع حفظ فضله مع حفظ خدمته للإسلام – لا ينكر عليه إلا متعصب أو جاهل، أما أهل العلم وأهل التقوى والعدل والإنصاف فلا ينكرون ذلك، هذا طبعا إذا كان هذا الأمر المنكر واضحًا.

أما إذا كان من المسائل الخلافية يعني كما قال، قسمين، فالتوقف فيه هو الأولى، إذا كان من المسائل التي ما يتبين فيها هل هو صواب أو خطأ، فالتوقف أفضل، يعني ما ننكر إلا على شيء نحن نعلم أنه خطأ، نوضّح هذا الخطأ، عذرنا للشخص لا ينفي أبدًا الإنكار عليه، وتبيين خطؤه وبدعته وما وقع فيه.

هذا الأصل الثالث في طريقة التعامل مع أهل البدع والمخالفين.

الدرس الرابع في أصول التعامل مع أهل البدع والمخالفين

الأصل الرابع من أصول التعامل مع أهل البدع: **عدم الحكم على من وقع في بدعة على أنه من أهل البدع والأهواء ومعاداته إلا إذا كانت بدعته مغلظة مشتهرة عند أهل العلم**.

كيف يعني؟ يعني تكون هذه البدعة مما عرف عند أهل العلم والسلف رحمهم الله، أنها من البدع المغلظة الكبرى، وقد ذكر بعض أهل العلم، أصول البدع، كالرافضة والجهمية والقدرية والمرجئة بعضهم يقول هكذا، وبعضهم ذكر الخوارج والروافض والقدرية والمرجئة وهكذا، فالمهم أن موضوع الحكم على من وقع في بدعة أو في مخالفة شرعية أنه من الهالكين أي من الفرق الاثنين وسبعين، أو أنه من الهالكين، لا يكون إلا عبر التحقق من بدعته وأنها من البدع المغلظة المعروفة عند أهل العلم والمجتمع.

وحتى هذا الأمر ليس له ضابط عند أهل العلم والسلف بل شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره من العلماء ذكروا أن موضوع التصنيف، تصنيف المخالفين، أنهم من الاثنين وسبعين فرقة، أنه ليس عليه اتفاق بين أهل العلم، الفرق اثنتان وسبعون فرقة، فليس على الهوى كل من جاء وخالف، كما نرى اليوم بعض الفرق والجماعات كل من خالفه وضعه في الفرق الهالكة وأنه هو الفرقة الناجية مع أنه

تجد من المخالفين له من هو أقرب للحق في وسائل وقع فيها هذا، يعني مثلا مسائل الإرجاء، تجد أكبر جماعة واقعة في الإرجاء تقريبًا هي جماعة الجامية، بل في التجهم والعياذ بالله، فقد وقعوا في بدعة التجهم، في عدم تكفير إلا من كذب أو جحد، وهذا مخالف لأصول أهل السنة في هذا الباب، فتجدهم هؤلاء يضعون جميع المخالفين لهم من الفرق الهالكة وأنهم هم الفرقة الناجية ويأتي غيرهم من يضع هؤلاء من الفرق الهالكة من الجماعات الهالكة وهو من الفرقة الناجية، فهذا الأمر ليس على هوى الناس، إنما هو بالرجوع إلى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وأقوال السلف الصالح رحمهم الله من الصحابة والتابعين وتابعيهم في هذه البدعة يعني هذا التصنيف لا يكون على الهوى. وكل من وافقنا جعلناه من الفرقة الناجية ومن الطائفة المنصورة وكل من خالفنا فهو من الهالكين ومن الفرق الهالكة.

فهذا الأمر ليس على الهوى وكذلك حتى كما ذكرنا من قبل في بداية الأمر في مقدمة الكلام عن كيفية التعامل مع أهل البدع، ذكرنا أن البدع تتفاوت وهناك منها ما هو مغلظ ومنها ما هو أقل من ذلك ومنها ما هو مكفر وما هو مفسق وما هو أدنى من ذلك وهكذا، لذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

"البدعة التي يعد بها الرجل من أهل الأهواء ما اشتهر عند أهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة، كبدعة الخوارج والروافض والقدرية والمرجئة". في مجموع الفتوى.

وقال أيضا ومما ينبغي أيضا أن يعرف أن الطوائف المنتسبة إلى متبوعين في أصول الدين والكلام، على درجات منهم من يكون قد خالف السنة في أصول عظيمة ومنهم من يكون إنما خالف السنة في أمور دقيقة، ومن يكون قد رد على غيره من الطوائف الذين هم أبعد عن السنة منه، فيكون محمودًا فيما رده من الباطل، وقاله من الحق.

يعني مثال: أشعري، والأشاعرة يؤولون الصفات، فقام هذا الأشعري مشكورًا ورد على من نفى الصفات كالجهمية أو المعتزلة، هو في هذا محمود ولكنه هو أصلا مخطئ في تأويل الصفات، يعني ما نقول رد أو ما رد هو مخطئ، لا ، نحمده على رده هذا، إنسان واقع في بدعة الإرجاء، رد على إنسان مثلا أباح الخمر أو أباح الزنا والعياذ بالله، فهو محمود في ذلك، وهكذا، يعني ما نهضم الناس حقوقهم، من فعل ما يحمد عليه حمدناه عليه ومن فعل ما يذم به ذممناه.

يقول: "فيكون محمودًا فيما رده من الباطل وقاله من الحق لكن يكون قد جاوز العدل في رده بحيث جحد بعض الحق وقال بعض الباطل".

يعني مثلا عبد الله بن كلاب، هذا الذي تحسب له الفرقة الكلابية، ابن كلاب قام يدافع عن منهج أهل السنة في مسائل الإرجاء فرد على غلاة المرجئة وقرر مذهب الكلابيين، وهو الإقرار بالقلب واللسان وأخرج العمل، يعني كان محمود في ذلك الوقت، كان واحد ممن له قدم سبق في الرد على غلاة المرجئة، وهو نفسه أخطأ في ذلك، والماتردية مثلا أقل شرًا من الأشاعرة والأشاعرة أقل شرًا من المعتزلة

والجهمية والمعتزلة والجهمة أقل شرًا من الروافض والروافض أقل شرًا .. حتى روافض السلف يختلفون عن روافض اليوم، الروافض أقل شرًا من الملاحدة، وهكذا. حتى الروافض خاصة من قبل اليوم لهم دولة وأظهروا عقائدهم وأصبحوا عدوًا صائلًا يقاتل، فرق ما بين الآن وما بين قبل، قبل لم يكن لهم دولة بل كان الكثير منهم لا يظهر عقائده الباطلة بل عوامهم ما كانوا يعرفون أساس الخلاف بين أهل السنة والرافضة، بخلاف اليوم اختلف الأمر كثيرًا حتى الأشاعرة اختلف، أشاعرة الأمس ليسوا مثل أشاعرة اليوم .. وصوفية الأمس ليسوا مثل الصوفية اليوم وهكذا، فالأمر هذا يجعلنا ننتبه لمراتب البدع، ونعامل كل من وقع في بدعة أو مخالفة بما يستحقه من التعامل الصحيح، ولا نتعدى في ذلك.

قال: "لكن يكون قد جاوز العدل في رده بحيث جحد بعض الحق وقال بعض الباطل فيكون قد رد بدعة كبيرة ببدعة أخف منها، ورد بالباطل باطلًا بباطل أخف منه، وهذه حال أكثر أهل الكلام المنتسبين إلى السنة والجماعة،[4] ومثل هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولا يفارقون به جماعة المسلمين، يوالون عليه ويعادون، كان من نوع الخطأ، والله سبحانه وتعالى يغفر للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك، ولهذا وقع في مثل هذا كثير من سلف الأمة وأئمتها: لهم مقالات قالوها باجتهاد وهي تخالف ما ثبت في الكتاب والسنة".

وجدنا وذكرنا بعض العلماء نذكر مثلا الإمام أبو بكر البقلاني، والإمام أبو بكر البقلاني له مكانة عظيمة ولكنه أشعري، واقع في بدعة الأشعرية، مع أن له باب

(4) منهم المعتزلة والأشاعرة وغيرهم.

كبير جدًا في الرد على المتكلمين أو على الملاحدة وهكذا، وهناك بعض العلماء من أمثال أبي بكر البقلاني مثلا ابن حزم الظاهري، قد تأتي ببعض قادة العلم الصغار وتذكر لهم أن ابن حزم الظاهري كان واقعًا في بدعة الجهمية ما يصدقك، من كثرة ما يستدل العلماء بأقوال ابن حزم، قد لا يصدقك بل قد يتهمك أنت إذا قلت ذلك، تجد بعض الجهال ما يأخذ من النووي أو ابن حجر لماذا؟ لأنهم أشاعرة، وهذا من الجهل العظيم، ما في أحد وخاصة في باب تلك الحقبة التي عاش فيها النووي وابن حجر العسقلاني، تقريبًا أكثر العلماء كانوا يظنون أن منهج أهل السنة والجماعة هو منهج الأشاعرة، وقد يأتي من يقول مثلا أن صلاح الدين الأيوبي كان مبتدعًا، صلاح الدين الأيوبي كان متأولًا وكان واقعًا في بدعة الأشاعرة، وكان أي رجل يقوم ويتكلم بأقوال أهل السنة والجماعة في الصفات كان ينزله من المنبر، من شدة تعصبه لمذهب الأشاعرة الذي يظن هو أنه مذهب أهل السنة والجماعة، لكن انظر إلى تعامل السلف مع مثل هؤلاء، الذين وقعوا في مثل هذه الأمور، وردوا على غيرهم ممن هم أغلظ منهم بدعة، كانوا يعظمونهم، وكانوا يعطونهم قدرًا، مع مخالفتهم في ما وقعوا فيه من بدعة وردهم على هذه البدع وهذه المخالفة، هكذا هو الإنصاف.

يقول رحمه الله: "ولهذا وقع في مثل هذا كثير من سلف الأمة وأئمتها: لهم مقالات قالوها باجتهاد وهي تخالف ما ثبت في الكتاب والسنة، بخلاف من والى موافقه وعادى مخالفه وفرق بين جماعة المسلمين وكفر وفسق مخالفه دون موافقه في مسائل الآراء والاجتهادات، واستحل قتال مخالفه دون موافقه، فهؤلاء من أهل

التفـرق والاختلافـات، ولهـذا كـان أول مـن فـارق جماعـة المسـلمين مـن أهـل البـدع، الخوارج المارقون". انتهى كلامه.

هـذه يعـني مـن الصـفات الـتي تميـز بهـا الخـوارج، ومـن شـابههم بهـذا، يعـني كالمعتزلـة مـثلا وغـيرهم، يبتـدعون أقـوالًا، ثم يوالـون عليهـا ويعـادون. مـن وافقهـم عليهـا والـوه ومـن خـالفهم عليهـا عـادوه. وعنـدهم الإنسـان إمـا محمـود مـن كـل وجـه أو مـذموم مـن كـل وجه، لا ينظرون إلى حسناته وسبقه وهذا، ما ينظرون.

وتجـد هـذا للأسـف الشـديد في كـل تيـار مـن التيـارات المتواجـدة في السـاحة، لكـن يتفـاوت، مـنهم مـن غـلا في هـذا البـاب، فجـاء فشـيطن النـاس وخـالفهم وهكـذا ومنهم من هو أقل شرًا من ذلك وهكذا.

لكـن في هـذا الزمـان، مـا رأينـا مثـل فـرقتين، في هـذا البلـد، المرجئـة أدعيـاء السـلفية والخـوارج جماعـة البغـدادي ومـن شـابههم، مـا رأينـا مثـل هـاتين الجمـاعتين في هـذا البـاب، وأمـا غـيرهم فيتفـاوتون في هـذا والكـل موجـود عنـده هـذا الشـيء، ولا نـبرر لأنفسـنا، ولكـن نجتهـد بقـدر اسـتطاعتنا في فعـل مـا يرضـي الله سـبحانه وتعـالى، والانصاف والعدل في مخالفين وخصومنا.

انتهينا من هذا الأصل.

الدرس الخامس في أصول التعامل مع أهل البدع والمخالفين

نأتي للأصل الخامس من أصول التعامل مع أهل البدع والمخالفين.

الأصل الخامس: **عدم الحكم على كل من خالفنا بأنه من الهالكين أو من الفرق الاثنتين والسبعين إلا إذا كان من أصحاب البدع المغلظة المتفق على غلظتها.**

يقول في ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–: "ليس كل من خالف في شيء من هذا الاعتقاد يجب أن يكون هالكًا فإن المنازع قد يكون مجتهدًا يغفر الله خطأه، وقد لا يكون بلغه في ذلك من العلم ما تقوم به عليه الحجة، وقد يكون له من الحسنات ما يمحو الله به سيئاته وإذا كانت ألفاظ الوعيد المتناولة له لا يجب أن يدخل فيها المتأول والقانت وذو الحسنات الماحية والمغفور له وغير ذلك فهذا أول بل موجب هذا الكلام أنا من اعتقد ذلك نجا في هذا الاعتقاد ومن اعتقد ضده يكون ناجيًا وقد لا يكون ناجيًا".

يعني يذكر أن ليس كل من وقع في شيء من هذه الأمور أن يكون من الهالكين، فقد يكون مجتهد مغفور له، بإذن الله، وقد يكون لم تبلغه الحجة، ما بلغه علم في الباب الفلاني، الذي وقع فيه، وقد يكون له من الحسنات ما يمحو الله به سيئاته، مثل الفعل الذي فعله حاطب بن أبي بلتعة، ﵁، أفشى سر النبي ﷺ، كبيرة من

كبائر الذنوب وهي إفشاء سر النبي ﷺ، وهذه كبيرة، لكن هذه الكبيرة تغفرها ما كان منه من حضور بدر ومن سبقه وهكذا، وهذا ما ذكره ابن القيم الجوزية، رحمه الله، في زاد المعاد.

فذكر أن الحسنات الكبرى، تمحو السيئات الكبرى، وكذلك الحسنات الكبرى تمحو السيئات الكبرى خاصة إذا كان الشخص متأولًا فيها مجتهدًا، يريد الصواب ويريد الحق.

هذا النقل الوحيد الذي ذكرناه، لشيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الأصل.

والذي هو أصل: عدم الحكم على كل من خالفنا أنه من الهالكين ومن الفرق الاثنتين والسبعين.

الأصل السادس: هو التحري في حال الشخص المعين، وهذا من أهم الأصول في هذا الباب، أي في أصول التعامل مع أهل البدع، التحري في حال الشخص المعين **هو التحري في حال الشخص المعين، في حال ما وقع منه ما يوجب الكفر أو الفسق الصراح بالتأكد من تحقق الشروط وانتفاء الموانع.**

لماذا أقول هذا أهم، أي يعني من أهم الأصول التي لابد أن نفهمها. لأن فيها يحصل الافتراق. وفيها يحصل من الناس الجهل في هذا الباب فيحصل الولاء والبراء على هذه المسألة على الأشخاص، أن تكفر فلان أو ما تكفر فلان، إذا كنت تكفر فلان فأنت موافقي إذا لم تكفر فلان، فأنت مخالفي وأعاديك وأهجرك وكذا.

هذه أهم نقطة، أهم أصل من أصول التعامل، إذا فهمناها قد يذهب عنا كثير مما وقع من شبهات في هذا الزمان، والتعصب الأعمى لكلام الأئمة والمشايخ والزعماء، يعني بعضهم، خلص الشيخ الفلان قال أن الجماعة الفلانية أو الشخص الفلاني كافر فيجب أن نكفر فلان، فإذا جاء إنسان وقال أنا ما تبين لي، كيف ما تبين لك! يعني كأن بعضهم يقول، أنت ليس لك أن تفكر، أنت ليس لك أن تقرر، أنت إرادتك ليست معلقة بإرادة الله ورسوله، ﷺ، لا، معلقة بإرادة الشيخ، أو إرادة الزعيم أو إرادة الأمير أو إرادة كذا. هذا باطل. هذا من أبطل الباطل الذي وقع فيه كثير من الناس.

بعض الناس يريد أن يؤجر عقله لغيره، الإنسان تميز عن سائر المخلوقات بهذا العقل، وهو يريد أن يعطل هذا العقل. ظنا منه أنه يتبع السلف في هذا. نعم لابد أن نقدم النقل على العقل. فعقولنا قد تكون قاصرة، لكن النقل المعصوم. الكتاب والسنة معصومين، لكن ليس معنى هذا أن الشيخ الفلاني معصوم، أو القائد الفلاني معصوم، أو الزعيم الفلاني معصوم، والأمير الفلاني معصوم، لا، كل يؤخذ من كلامه ويرد إلا النبي ﷺ.

عندما كان السلف رحمهم الله، يعلمون هذه الأصول ويفهمونها فهمًا دقيقًا، لم يكن الخلاف عندهم مثل عندنا اليوم، الخلاف بيننا يعني، بين أهل السنة، أو من ينتسب إلى أهل السنة، والجماعات العاملة للإسلام، إذا ما فهمت هذا الباب فهمًا حقيقيًا، قام وحصل بينها الخلاف والنزاع.

عندما تجد مثلا، الإمام أحمد، رحمه الله، الإمام أحمد يكفر الجهمية والمعتزلة بالعموم، لكن تجده يصلي خلف أئمة من هؤلاء، الذي لم يفهم هذا الباب، يستشكل عنده الأمر هذا، كيف يقول الجهمية كفار، وهو يصلي خلف جهمية! من قال كذا فهو كافر، من قال كذا فهو كافر، من قال أن القرآن مخلوق فهو كافر، كل العلماء يقولون الكلام هذا، لكن مثلا الصلاة خلف جهمي يقول هذه الأقوال: مثلا متأول، ما تبين له، جاهل، سنأتي إن شاء الله لموضوع الصلاة خلف المبتدعة.

هذا من الأصول كذلك سنذكرها بإذن الله تعالى. لكن هنا نذكر مثالا في هذا الباب، قد يأتي شخص أنا عندي حاله ظاهر، وأما هو إنسان واقع في كفر وأنه توفرت فيه الشروط وانتفت عنه الموانع فأكفره، أكفر هذا الشخص ولا أصلي خلفه، جاء إنسان وقال لي لا، أنا أخالفك في هذا الأمر وهذا الشخص لا يقول بهذا القول أو متأول في هذا القول، لا بأس، هو ما يكفره أنا أكفره، هو يتعامل معه وأنا ما أتعامل معه، لكن أنا وهذا هل نتعادى من أجل هذا الباب، لا نتعادى عى هذا الباب، العجيب أن بعض الناس في هذا الزمان مثلا، إذا إنسان ما كفر الطاغوت الذي هو كفره ظاهر، يعني في كثير من الناس ما كفروا الطاغوت هذا، ما في مشكلة، لكن الشيخ الفلاني إذا ما كفرته فأعاديك وأكفرك ولا أوكلك ولا أشربك ولا أصلي خلفك، طيب ليش مع أن هذا أكفر من هذا، هذا الأمر صحيح واقع أو لا..؟ محقق، ليش، لأن هنا وقع الإنسان هذا في الهوى وفي الظلم، ليس عدلا، بهذه الطريقة إذا فهمنا هذا الأصل نفهم كثير من المسائل التي وقعت فيها كثير من الجماعات اليوم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا: "ولهذا كان أهل العلم والسنة لا يكفرون من خالفهم وإن كان ذلك المخالف يكفرهم لأن الكفر حكم شرعي، فليس للإنسان أن يعاقب بمثله، كمن كذب عليك وزنا بأهلك ليس لك أن تكذب عليه ولاتزني بأهله، لأن الكذب والزنا حرام لحق الله تعالى وكذلك التكفير حق لله فلا يكفر إلا من كفره الله ورسوله". هذا من الرد على البكري.

ويقول رحمه الله: "من شأن أهل البدع آنهم يبتدعون أقوالًا يجعلونها واجبة في الدين بل يجعلونها من الإيمان الذي لابد منه ويكفرون من خالفهم فيها ويستحلون دمه كفعل الخوارج والجهمية والرافضة والمعتزلة وغيرهم، وأهل السنة لا يبتدعون قولا ولا يكفرون من اجتهد فأخطأ وإن كان مكفرًا لهم مستحلًا لدمائهم كما لم تكفر الصحابة الخوارج مع تكفيرهم لعثمان وعلي رضي الله عنهما، ومن والاهما واستحلالهم لدماء المسلمين المخالفين لهم".

يعني هكذا كان دأب الصحابة ﷺ. مع أنهم كفروا كبار الصحابة عثمان وعلي، واستحلوا دماء المسلمين ومع ذلك ما كفروهم كما روي ذلك عن علي ﷺ عندما يأتيك بعض الناس يقول لك إيش تصنيف الجماعة الفلانية، هكذا بعض أصحاب علي ﷺ أشكل عليهم تصنيف البغاة معاوية ﷺ ومن معه، وتصنيف الخوارج الذين خرجوا عنه، فماذا قال فيهم، انظروا إلى إنصاف الأئمة، هذا ما صح عنه، أما البغاة الذين خرجوا عنه، قالوا له: ما تقول فيهم أهم كفار؟ قال: هم من الكفر فروا، قالوا: منافقين..؟ قال لا، المنافقين يذكرون الله قليلا وهؤلاء يذكرون الله كثيرًا، قالوا: ماذا نقول عنهم قال: إخواننا بغوا علينا. ذكر ذلك عن

الخوارج لكن الصحيح أنهم عندما ناقشوه في الخوارج قال لهم والله أعلم هذا ما وصل إليه اجتهادي في أمر الأثر هذا. قالوا له عن الخوارج، أهم كفار..؟ قال من الكفر فروا، أهم منافقون، قال: المنافقون يذكرون الله قليلا وهؤلاء يذكرون الله كثيرا، قالوا: ماذا نقول عنهم، قال: قوم بغوا علينا. فسواء كان إخوان بغوا علينا أم قوم بغوا علينا فانظروا إلى إنصافه ﷺ، حتى في قتالهم حتى قبل القتال.

طبعا لما يأتيك إنسان ويذكر مثلا جماعات اليوم الفرق كبير جدا، الفقه اليوم ليس كالفقه في ذاك الزمان، الحال اليوم ليس كمثل ذاك الحال. يعني اليوم وفي ذلك الوقت بعض الناس سلموا لماذا لأنهم رأوا صحابة، ناس كانوا يعيشون مع رسول الله ﷺ وينزل عليهم الوحي ومع ذلك علي بن أبي طالب ﷺ أنصف الخوارج مع أنهم يرون من أمامهم، علي ﷺ، وفلان وفلان من الصحابة الذين عاشوا في زمن النبي ﷺ وكان ينزل عليهم الوحي وكفروهم.

ومع ذلك علي لم يكفرهم ولم يتعد عليهم، كيف كان يعاملهم..؟ قبل القتال.. عندما بدأوا بإحداث ما أحدثوه من أقوال، ناقشهم هو وأرسل لهم ابن عباس رضي الله عنهما، ورجع منهم من رجع وبقي منهم من بقي، إلى أن وصل الحال – خلص – أصبح في مفارقة، قال لهم لكم علينا ثلاث: ألا نبدأكم القتال، وألا نمنعكم مساجدنا، وأن نعطيكم من فيئنا إذا جاهدتم معنا، وأنتم لنا عليكم اثنتان، ألا تقطعوا طريقًا، ولا تسفكوا دمًا حرامًا.

هو قال لهم الكلام هذا من جانب واحد، هذا العدل، ما اتفقوا على هذه الشروط، فلما قتلوا عبد الله بن الخباب بن الأرت وبقروا بطن أم ولده، وأخرجوا

وليدها، جاءهم فقال لهم: سلمونا القتلة. فقط، يا أخي شوف إيش هذا العدل، سلمونا القتلى فقط، رفضوا، عندها أعلن الحرب عليهم.

شوف التدرج كيف في التعامل، بعض الناس اليوم ما في أعلن الحرب، أعلن الحرب على الجماعة كلها، ما في التدرج هذا ما يعرفونه، هذا باطل.

كذلك المسائل التي خالف فيها الخوارج الأولين الصحابة ﷺ، تختلف عن المسائل التي خالف فيها الجماعات اليوم خاصة الخوارج، العلماء والجماعات الجهادية وغيرها، تختلف تماما، لماذا ؟ لأن في ذلك الوقت بدعهم ومخالفاتهم في الحكم، قالوا الحكم لله يا علي، قال: نعم، هو ما يخالف في هذا الشيء، بل لأنه حكم بحكم الله كفروه، الله عز وجل يقول ﴿**وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ**﴾ قال فأصلحوا بينهما، الخطاب هذا لمن؟ للقرآن أم لأهل الإسلام ؟ لأهل الإسلام هم من يصلحون، يعني الرجال هم الذين يصلحون، قال لهم علي: ماذا تريدون مني؟ أضع القرآن يصلح بين المتخاصمين، يعني لا نقلا ولا عقلا يوافق، المهم أن علي ﷺ، تعامل معهم التعامل الصحيح، اليوم عندما يأتيك إنسان، الجماعة الفلانية كافرة، فلان كافر لأنه قال قولًا يلزم منه الكفر، أو قال قولا مآله الكفر، أو هذا سيصل إلى أن يكون صحوات، لأن الصحوات الأولين فعلوا ... لا هذا ليس بحق.

أو التكفير بأقوال العموم، مثل هذه الأقوال التي تقابلنا كما قلنا، العلماء مثلا يقولون من قال كذا فهو كافر، فهم أخذوا العمومات هذه وأنزلوها على الأعيان، بدون تضبيط ضوابط التكفير، فمن خالفهم في ذلك عادوه وبرأوا منه وكذا.

هذه المشكلة التي وقع فيها الغلاة في هذا الزمان، وضللوا كل من لم يقف معهم ولم يوافقهم على ما فعلوه، وهذا ينطبق كذلك على المرجئة، بل هو في المرجئة أشد، وشر المرجئة في هذا الزمان أشد من شر الخوارج، في باب التنظير، أما في الباب العملي فشر الخوارج أعظم من شر المرجئة، وعندما قال السلف رحمهم الله، كمثلا الإمام مُحَمَّد ابن شهاب الزهري، قال:" ما ابتدعت بدعة أضر على أهل الإسلام من بدعة الإرجاء"، طبعا هذا الكلام في إيش في التنظير، لماذا ؟ لأن تنظير المرجئة، إذا إنسان قرأ هذا التنظير، يمكن يصل إلى النفاق والكفر والزندقة، والعياذ بالله، أما عمليا، الخوارج خوفوا الناس من الكفر، صحيح جعلوا الإسلام ودخول الإسلام أصغر من سم الخياط، إذا تريد تكون مسلم لابد تمشي على شروطنا ولوازمنا، إذا خالفت شيء، أنت خارج دائرة الإسلام.

فأصبح الناس يخافون من الكفر حتى قال بعض السلف أن بدعة الخوارج أهون من بدعة الإرجاء، لأن الخوارج خوفوا الناس من الكفر أما المرجئة سهلوا للناس الكفر والزندقة، هذا من الناحية إيش؟ النظرية، أما من الناحية العملية إذا قويت شوكة الخوارج فسفكهم للدماء وعيثهم في الأرض فسادًا أعظم من شر المرجئة، اليوم.

أيضا قلنا المرجئة كذلك شرهم عظيم لماذا؟ لأنهم جعلوا من كفر بالله إماما للمسلمين، وجعلوا كل من خرج عن هذا الكافر هذا الزنديق هذا الحاكم بغير ما أنزل الله المبدل للشريعة الموالي للكفار أنه من الخوارج، حتى خوفوا الناس من سلوك طريق الحق، سلوك طريق الصحابة ﷺ، في هذا الباب، أي حتى لو سلمنا معهم جدلا، أن هؤلاء الحكام مسلمين، مسألة الخروج عن الحاكم الجائر كانت عند السلف مسألة خلافية، السلف يعني الصحابة والتابعين، مسألة خلافية، أصبح بعد ذلك رأي العلماء، حتى كلام شيخ الاسلام ابن تيمية واضحًا، عندما رأى العلماء أن في الخروج على الحاكم الجائرين الظلمة أن فيه مفاسد أعظم من المصالح، استقر رأيهم على عدم الخروج، لكن لما نأتي عند أقوال الفقهاء هذا أمر ثاني، الأحناف يرون الخروج على الحاكم الجائر ويرونه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمالكية يرون الخروج إذا وجدت القوة، سئل الإمام مالك هل يخرج على الحاكم التارك لحكم الله، يعني ليس المبدل، قال إذا وجد عندك 12 ألفا فاخرج، لماذا؟ استنادا لقول النبي ﷺ (لا يُغْلَبُ اثنا عشرَ ألفًا من قِلَّةٍ)، هذا قول مالك، والشافعية كذلك.

الإمام أحمد -رحمه الله- لأنه رأى المصالح والمفاسد فقال بهذا القول، وإلا ذكر ابن حزم الظاهري جمع كبير من الصحابة والتابعين والسلف من كانوا يرون الخروج وأولهم الحسين بن علي ﷺ، وزيد بن علي -رحمه الله-، وغيرهم كثير، فلو سلمنا معهم جدلا أن هؤلاء الحكام مسلمين فلدينا إذا خرجنا فإن لنا سلف في هذا، ولا نشيطن ولا نحن من الخوارج ولكن الشاهد عن الحاكم الجائر والحاكم الكافر، أما الحاكم إذا وقع في الكفر فباتفاق العلماء بالإجماع يجب الخروج عليه، **يجب**،

ليس مشروع أو سنة أو مستحب، يجب الخروج عليه حتى يعود للإسلام ونقل الإجماع هذا النووي نقلا عن القاضي ضياع في الشفاء ونقله ابن حجر العسقلاني وغيره، والأدلة تدل على ذلك، فالشاهد أن هؤلاء شرهم عظيم ولكن مع ذلك لا يكفر كثير من الأعيان، في بعضهم يكفر بسبب مناصبته للطاغوت وموالاته أما أن أقول والله أنا أرى أن هذا الحاكم لا يكفر لأنه لم يقع في مكفر أو أنه وقع في كفر ما دون كفر، فهذا أمر ثاني، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية، في اشتراط ثبوت شروط التكفير وانتفاء موانعيه في حق المعين ، قال رحمه الله:"ولا يلزم إذا كان القول كفرًا أن يكفر كل من قاله مع الجهل والتأويل، فإن ثبوت الكفر في حق الشخص المعين كثبوت الوعيد في الآخرة في حقه[5]، وذلك له شروط وموانع كما بسطناه في موضعه. وإذا لم يكونوا في نفس الأمر كفارًا لم يكونوا منافقين فيكونون من المؤمنين" (منهاج السنة).

ويقول رحمه الله: "وحقيقة الأمر في ذلك، أن القول قد يكون كفرًا فيطلق القول بتكفير صاحبه (إطلاق) ويقال من قال كذا فهو كافر لكن الشخص المعين الذي قاله لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها، وهذا كما في نصوص الوعي فإن الله سبحانه وتعالى، يقول **(إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا)** فهذا ونحوه من نصوص الوعيد حق، لكن الشخص المعين لا يشهد عليه بالوعيد فلا يشهد لمعين من أهل القبلة بالنار لجواز أن لا يلحقه الوعيد لفوات شرط، أو ثبوت مانع فقد لا يكون التحريم بلغه

([5]) يعني أنه في النار خالدًا فيها

وقد يتوب من فعل المحرم وقد تكون له حسنات عظيمة تمحو عقوبة ذلك المحرم وقد يبتلى بمصائب تكفر عنه وقد يشفع فيه شفيع مطاع.

وهكذا الأقوال التي يكفر قائلها قد يكون الرجل لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق وقد تكون عنده ولم تثبت عنده أو لم يتمكن من فهمها وقد يكون قد عرضت له شبهات يعذره الله بها".

يعني مثال كفر دون كفر عندنا، وعلى تحقيق علماء الحديث من المجاهدين كالشيخ سليمان العلوان أن هذا الأثر ضعيف، لأن فيه هشام بن حجير وهشام بن حجير ضعفه بعض السلف، مخالفونا يرون أن هذا الأثر صحيح، وأن هشام بن حجير عند بعض العلماء ليس بضعيف، فلو جاء إنسان وقال أن ما وقع فيه الحكام اليوم هو كفر دون كفر، الدليل على ذلك أثر ابن عباس، فناقشناه في ذلك فقلنا له هذا الأثر ضعيف، قال هو عندكم ضعيف أما أنا فصحيح، فهل آخذ به، لا، ماذا نقول عن مثل هذا ..؟ نقول عنه أنه متأول، معذور، لكن إنسان جاءك من طريق الهوى هذا أمره يختلف هذا مبتدع وهكذا، فالعموم يختلف عن التعيين.

نكمل كلام شيخ الإسلام يقول:"وهكذا الأقوال التي يكفر قائلها قد يكون الرجل لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق وقد تكون عنده ولم تثبت عنده أو لم يتمكن من فهمها وقد يكون قد عرضت له شبهات يعذره الله بها، فمن كان من المؤمنين مجتهدًا في طلب الحق وأخطأ فإن الله يغفر له خطأه كائنًا من كان، سواء

كـان في المسـائل النظريـة أو العمليـة هـذا الـذي عليـه أصـحاب النـبي ﷺ وجمـاهير أئمة الإسلام".

هـذا كلامـه رحمـه الله ويـذكر عـن السـلف، هـذا الـذي عليـه النـبي ﷺ، وجمـاهير أئمـة الإسلام من الصحابة ومن تبعهم ﷺ، في هذا الباب.

كـذلك، إذا عنـدي تـوفرت فيـه الشـروط وانتفـت عنـه الموانـع لسـت مخطـئ ولا يجـوز لأحـد أن يتهمـني بأني علـى بدعـة الخـوارج لأني كفـرت فـلان بمـا تـوفر عنـدي مـن شـروط وانتفـى عنـدي مـن موانـع، أمـا أن آتي وأختـبر النـاس في هـذا الشـخص، فـإن لم يكفـروه فهـم عنـدي مبتدعـة وضـلال وأعـاديهم وهكـذا ومـن كفـره مـن النـاس فهـو عنـدي الأخ الحبيـب وهـذا هنـا الفـرق، وهـم كـذلك بعـض النـاس يأتي فـإن أنا كفـرتهم مـع وجـود الأدلـة مـع تـوفر الشـروط وانتفـاء الموانـع مـع معـرفتي ببلـوغ الحجـة في مثـل هـؤلاء، فجـاء وقـال لا، أنـت بهـذا خـارجي، هـذا لا، لكـن يأتيـك إنسـان مقلـد، كـذلك المقلـد لمـن هـو أعلـم منـه ومجتهـد في هـذا البـاب لا ينكـر عليـه، لكـن ينكـر علـى مـن جـاء بـذلك عـن طريـق الهـوى ويريـد أن يصـل إلى غايـة مـن هـذا الفهـم، إمـا رئاسـة أو إمـارة أو مـال أو شـيء مـن هـذا أو رضـا جهـة مـن الجهـات هـذا الـذي يقـع في البدعة ويقع في المخالفة وهو بهذا واقع في الوعيد والعياذ بالله.

هـذا الأصـل مـن الأصـول فهمنـاه جيـدًا، هـذا الـذي أرى والله أعلـم أن كثـيرًا مـن النـاس اليـوم الـذي لم يفهـم هـذا الأمـر يقـع فيـه ويقـع في البدعـة، وانتهينـا مـن الأصـل السادس.

الدرس السادس في أصول التعامل مع أهل البدع والمخالفين

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلا وأنت تجعل الحزن إذا شئت سهلًا، أخذنا في الدرس السابق ستة من أصول كيفية التعامل مع أهل البدع والمخالفين. وهي:

أولاً: عذر أهل الصلاح والفضل فيما وقعوا فيه من بدعة عن اجتهادٍ أو جهلٍ وحمل ما احتمل من كلام من كلامهم على أحسن محمل .

الثاني: عدم تأثيم مجتهد إذا أخطأ في مسائل أصولية أو فرعية. وعدم تكفيره أو تفسيقه. والتفريق بين من أخطأ عن تفريط وهوى ومن أخطأ عن اجتهادٍ وتأويل.

الثالث: عدم إقرار المبتدع على ما أظهره من بدعة. أو اتباعه عليها بل يجب إنكار ما وقع فيه من بدعة. والتعامل معه حسب بدعته وحسب محاله في الغلظة واللين .

الرابع: عدم الحكم على من وقع في بدعة أنه من أهل البدع والأهواء. ومعاداته إلا إذا كانت بدعته مغلظة. كما اشتهر عند أهل العلم .

الخـامس: عـدم الحكـم علـى كـل مـن خالفنـا بأنـه مـن الهـالكين. ومـن الفـرق الاثنتـين والسبعين إلا إذا كان من أصحاب البدع المغلظة المتفق على غلظتها.

السـادس: التحـري في حـال الشـخص المعـين في حالـة وقـع منـه مـا يوجـب الكفـر أو الفسق الصراح بالتأكد من توفر الشروط وانتفاء الموانع .

اليـوم سـنأخذ الأصـل السـابع مـن أصـول كيفيـة التعامـل مـع أهـل البـدع، أن **الخـلاف في المسـائل الفرعيـة العقديـة والعمليـة الـتي لا توجـب الكفـر الصـراح أو صـاحبها مجتهـدٌ متـأولٌ معـذور لا تكـون سـبباً في نقـض عـرى الأخـوة والـولاء والتعـاون واجتماع الكلمة بين المسلمين وإن كانوا مختلفين.**

يعـني إذا كـان هـذا المبتـدع قـال أقـوالاً أو فعـل أفعـالاً أو مـثلاً قـال لأتباعـه شـيئًا أو اتبعـوه علـى أمـر لا يصـل إلى حـد الكفـر أو الفسـق الصـراح. إنمـا اختلـف يعـني في مسـائل الفـروع (خـلاف في مسـائل الفـروع). فهـذا لا يوجـب الـبراءة والعـداوة. يعـني مثـال أذكـر مـن الأمثلـة الـتي حصـلت في زمـن السـلف في وقـت فتنـة خلـق القـرآن. الإمـام عبـدالله ابـن منـده والإمـام الأصـفهاني. كـان كـل واحـد مـنهم عنـده حلقـة. هـؤلاء الطـلاب لا يكلمـون طـلاب الشـيخ هـذا وهـؤلاء الطـلاب لا يكلمـون هـذا الشـيخ وطلابـه وهكـذا يعـني بيـنهم عـداوة. علـى مـاذا؟ علـى مسـألة النطـق بالقـرآن. مـع أن المسـألة لفظيـة. الخـلاف لفظـي لـيس أصـلي. هـذا يقـول أن نطـق بالقـرآن

مخلوق. والثاني يقول النطق بالقرآن كلام الله. هذا يقصد الذي يقول كلام الله أن الكلام الذي يتكلم به هو أصلاً كلام الله. والثاني يقول الصوت. يعني الخلاف بسيط جداً. فحصل من هذا الخلاف الفرقة والعداوة على مسألة لو أنهم جلسوا الاثنين لكانت حلت في مجلس واحد، هذا نفس الكلام يحصل في زماننا. بعض الناس ينكر على بعض الجماعات أشياء لا تصل إلى حد الكفر ولا إلى حد الفسق. فيعادي هذه الجماعة من أجل هذا الشيء. مثلاً يعني مجاهدين. بعضٌ المخالفين لنا يقول يا أخي هؤلاء يكثرون من سماع الأناشيد. هذا شيء مذموم يعني. كثرة سماع الأناشيد. وجعل الأصل الأناشيد. هذا شيء مذموم. لكن هل يوجب العداوة؟ لا. يكثرون سماع الأناشيد. يضحكون كثيرًا. يمزحون كثيرًا. ومن هذه الأشياء. هو يريد يبتعد من هذه الجماعة. فبحث ما وجد شيء وجد هذا الأمر. قد يكون عندنا أخطاء نشكره إذا نبهنا عليها ونصحنا فيها. نفس الكلام هذا في عندنا أو عند غيرنا في غيرها من الجماعات. يعني ينكر بعضهم على مثلاً سماع الأناشيد بالدف، هذا الشيء محظور، الكثرة منه تقسي القلب لكن هل هذه هي المشكلة العظمى عند هذه الجماعة؟ لا. فلا بد عندما ننظر للمنكرات أن ننظر الأهم فالأهم وننكر الأهم فالأهم وسيأتي إن شاء الله .

فالأخطاء تقدر بقدرها. التي دون الكفر أو الفسق. تقدر بقدرها. وطريقة التصحيح أو طريقة الإنكار تكون كذلك بحسب الأهم فالأهم والأولى فالأولى. خاصةً إذا كانت هذه المسألة لا توجب الكفر وكذلك صاحبها متأول مجتهد.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-:"وقد كان العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم. إذا تنازعوا في الأمر اتبعوا أمر الله تعالى في قوله (**فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا**) وكانوا يناظرون في المسألة مناظرة مشاورة ومناصحة وربما اختلف قولهم في المسألة العلمية والعملية مع بقاء الألفة والعصمة وأخوة الدين.

نعم من خالف الكتاب المستبين والسنة المستفيضة أو ما أجمع عليه سلف الأمة خلافا لا يعذر فيه فهذا يعامل بما يعامل به أهل البدع".

فعائشة أم المؤمنين ﵂، قد خالفت ابن عباس وغيره من الصحابة في أن محمد ﷺ رأى ربه وقالت:" من زعم أن محمد رأى ربه فقد أعظم على الله تعالى الفرية"، وجمهور الأمة عى قول ابن عباس مع أنهم لا يبدعون المانعين الذين وافقوا أم المؤمنين ﵂، وكذلك أنكرت أن يكون الأموات يسمعون دعاء الحي لما قيل لها: إن النبي ﷺ قال: "ما أنتم بأسمع لما أقول منهم". فقالت: إنما قال: "إنهم ليعلمون الآن أن ما قلت لهم حق". ومع هذا فلا ريب أن الموتى يسمعون خفق النعال كما ثبت عن سول الله ﷺ (وما من رجل يمر بقبر كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا رد الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام) صح ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم إلى غير ذلك من الأحاديث، وأم المؤمنين تأولت والله يرضى عنها.

وكذلك معاوية نقل عنه في أمر المعراج أنه قال: "إنما كان بروحه" والناس على خلاف معاوية ﷺ، ومثل هذا كثير.

وأما الاختلاف في "الأحكام" فأكثر من أن ينضبط ولو كان كلما اختلف مسلمان في شيء تهاجرا لم يبق بين المسلمين عصمة ولا أخوة ولقد كان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما سيدا المسلمين يتنازعان في أشياء لا يقصدان إلا الخير.

وقد قال النبي ﷺ لأصحابه يوم بني قريظة، (لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة فأدركتهم العصر في الطريق فقال قوم: لا نصلي إلا في بني قريظة وفاتتهم العصر، وقال قوم: لم يرد منا تأخير الصلاة، فصلوا في الطريق فلم يعب على واحدة من الطائفتين)، أخرجاه في الصحيحين من حديث ابن عمر.

وهذا وإن كان في الأحكام فما لم يكن من الأصول المهمة فهو ملحق بالأحكام.

يروى عن الإمام الشافعي - رحمه الله - أنه تناظر مع أحد العلماء في ذاك الزمان، فهذا العالم أعرض عنه، أصبح ما يكلمه، فرآه في اليوم الثاني فأخذ بيده وقال له: هلا وإن تخالفنا في مسألة من المسائل، فلا يعارض ذلك أن يبقى بيننا الود والأخوة، وكما قيل الخلاف لا يفسد للود قضية، بعض الناس يتناقش مع الشخص، فمن العقل أن تكسبه إلى جانبك، من الحكمة أن تكسبه إلى جانبك فلا تعظم الآمر أكثر مما يستحق، فبعض الناس في النقاش، والله أنك تكون سعيد جدًا عندما تناقش هذا الشخص لماذا؟ لأنه وسيع الصدر وبعض الناس والله ما تحب تتناقش مه حتى في المسائل المتفق عليها، من ضيق صدره، فالمسلم الصحيح

الذي يعامل الناس بما أمر الله ورسوله ﷺ وبما كان عليه سلف الأمة يقدر الأمور بقدرها، ويعطي المواضيع حجمها، لا يكبر الموضوع أكثر من اللازم.

وقال أيضا رحمه الله:"فأما الحمد والذم والحب والبغض والموالاة والمعاداة فإنما تكون بالأشياء التي أنزل الله بها سلطانه وسلطانه كتابه، فمن كان مؤمنًا وجبت موالاته من أي صنف كان، ومن كان كافرًا وجبت معاداته، من أي صنف كان، قال تعالى (**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ * وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ**) وقال تعالى (**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ**).

وقال تعالى (**وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ**)

وقال تعالى (**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ**)

وقال تعالى (**أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا**).

وقال تعالى (**لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ**).

ومن كان فيه إيمان وفيه فجور أعطي من الموالاة بحسب إيمانه ومن البغض بحسب فجوره، ولا يخرج من الإيمان بالكلية بمجرد الذنوب والمعاصي، كما يقوله الخوارج والمعتزلة.

ولا يجعل الأنبياء والصديقون والشهداء والصالحون بمنزلة الفساق في الإيمان والدين والحب والبغض والموالاة والمعاداة، قال الله تعالى (**وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ * إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ**).

فجعلهم إخوة مع وجود الاقتتال والبغي".

يعني إذا كان الأخوة باقية مع وجود القتال والبغي فما دونه أولى، حتى أن علي بن أبي طالب ﵁ كان يقاتل البغاة وبعد المعركة يصلي على قتلى الفريقين، يعني فلولا الله ثم علي ﵁ ما عرفت هذه الأمة كيفية قتال البغاة وكيفية قتال الخوارج يعني له الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في طريقة قتال البغاة والخوارج.

وإلا فكثير من النصوص قد لا نفهمها في هذا الباب فمثلا اللحاق بالهارب وقتل الأسير والإجهاز على الجريح، هذه الأمور قد نخطئ فيها لولا أن علي ﵁ نفذه وطبقه، بل أن من الخلاف الذي حصل بينه وبين الخوارج، أنه لا يقتل جريح البغاة ولا يسبي نساءهم ولا ولا ولا، من الأفعال التي فعلها، فلما حاجهم حجهم، ابن عباس قال تأسرون أمكم؟ أم المؤمنين عائشة!! سكتوا، انقطعوا لأنهم جهلة في هذا الباب، فلو أن الجاهل سكت لما حصل الخلاف، المهم أن هذا

الباب فعلا تجده في هذا الزمان يسبب الفرقة والخلاف على أشياء تافهة لا تصل إلى حد الكفر والفسق، بل أن بعض الجماعات نفسها لا تقر بعض رؤوسها ورموزها على ما يقولون فكيف يعامل الكل معاملة واحدة، فلابد أن نعامل كل واحد بما يستحق، حتى الولاء والبراء، حتى مسألة الولاء والبراء أصبح الناس في الولاء والبراء عندهم قسمين، لا ثالث لهما، إما ولاء كامل أو براء كامل، وهذا باطل، الولاء والبراء له 3 أقسام.

- براء كامل هذا للكافر.

- ولاء كامل للمؤمن العامل بإيمانه.

- ولاء بقدر الإيمان للمؤمن العاصي وبراءة من المعاصي.

حتى الله سبحانه وتعالى عندما يكلم النبي أو عندما يعلم النبي ﷺ في طريقة تعامله مع أصحابه، قال ﴿**وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ* فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ**﴾[6] ما تبرأ منهم إني بريء مما تعملون، ورأينا في سيرة النبي ﷺ بعض الصحابة أخطأ مثل خالد رضي الله عنه عندما قتل المسلمين متأولًا ماذا فعل رسول الله ﷺ تبرأ من فعل خالد، نفس الأمر مثلما حصل في سرية عبد الله بن جحش عندما قتلوا في الشهر الحرام وهم لا يعلمون، فالنبي ﷺ تبرأ من فعلهم ولم يقرهم على خطئهم ولكن الولاء باقي، حتى كعب بن مالك – الثلاث المخلفين– عنما أخطاوا وتخلفوا عن الغزوة هجرهم النبي صلى الله عليه وسلم، هجرهم فقط للتأديب والزجر وليكونوا عبرة لغيرهم من الناس ولولا أن

([6]) (الشعراء: 215 -216).

النبي ﷺ هجر الثلاثة لما عرف فقه الهجر الذي يجهله كثير من الناس اليوم ويقعون في محاذير، لم يهجرهم إلا في مصلحة، النبي ﷺ لو علم أن كعب بن مالك ومرار بن الربيع وهلال بن أمية ضعاف في الإيمان مما يدعوهم أو مما يسبب لهم الهجر فتنة، ما هجرهم النبي ﷺ، لذلك الكثير من المخلفين الذين جاءوا للنبي ﷺ واعتذروا وهم مخطئون في ذلك ما هجرهم النبي ﷺ واستغفر لهم لكن هؤلاء أصحاب الإيمان العظيم هجرهم هجرهم إلى درجة شديدة حتى بقي هلال بن أمية ومرار بن الربيع في بيوتهم يبكون، حتى كادوا يهلكون من البكاء، أما كعب بن مالك فيقول فتنكرت بي الأرض، ما هي بالأرض التي أعرف، يعني تخيلوا الأمر هذا، يقول حتى أني دخلت على أبي قتادة وهو ابن عمي وأحب الناس إلي، فقلت له يا أبا قتادة – هو سلم عليه ما رد عليه السلام–، يا أبا قتادة أنشدك الله ألا تعلم أني أحب الله ورسوله، سكت المرة الأولى والثانية والثالثة قال: الله ورسوله أعلم، فبكى كعب بن مالك، وخرج، وحصلت له فتنة عظيمة، عندما أرسل ملك غسان له برسالة، قال: بلغنا أن صاحبك قد جفاك فالحق بنا نواسيك، طبعا الأنصار لهم نسب مع الغساسنة كلهم من الأزد، فقال له الحق بنا نواسيك، قال: فعلمت أن هذا من البلاء فتيممت بها عرض التنور، ﷺ لو كان إنسانًا ضعيفًا كان وقع في الفتنة لكن النبي ﷺ يعلم إيمان هؤلاء، اليوم يحصل الهجر للهوى، وسنأتي في باب الهجر، دخلنا في هذا الباب في غير وقته.

الدرس السابع في أصول التعامل مع أهل البدع والمخالفين

الأصل التالي، **الإنصاف في حق المبتدعة أو المخالفين من محامد ومذام. وقبول ما عندهم من الحق ورد الباطل**. كيف؟ يعني مثل أقوال السلف رحمهم الله التي سنأتي على بعضها الآن في الثناء على الأشاعرة عندما وقفوا للمتكلمين من غيرهم من المعتزلة والجهمية والرافضة وغيرهم. أثنوا عليهم فيما ردوا عليهم، ردوا على هؤلاء المبتدعة بدعة أكبر من بدعة الأشاعرة. فأثنوا على ذلك. بل بعض العلماء من الأشاعرة هؤلاء، كان ما في أحد من العلماء أبدًا مما يعلم أبدًا إلا في هذا الزمن. قال أنه لا يؤخذ من هؤلاء العلماء. كالنووي ابن حجر ابن حزم وغيره. ما سمعت أبدًا فيما أعلم. أنه هجر علم أحد من هؤلاء العلماء لأنه أشعري أو بعضهم حتى من المعتزلة .

يهجر باب البدعة التي وقع فيها. يعني لا يأخذون منهم في موضوع الصفات. أما في باقي العلوم في باقي الأبواب يأخذونها ويمدحونهم فيها. وسيأتي الكلام هذا من كلام شيخ الاسلام ابن تيمية:"ومن جعل كل مجتهدٍ في طاعة أخطأ في بعض الأمور مذمومًا معيبًا ممقوتًا فهو مخطئٌ ضالٌ مبتدع".

هذا ابن تيمية يقول هذا الكلام.

اليوم من يدعي بعض الناس السلفية يحذر من كتب النووي ويحذر من كتب ابن حجر. ويحذر من هذه الكتب. فإذا هجرنا هذه الكتب. من أين نأخذ العلم؟ من هؤلاء الذي بعضهم يقول لك أحد رؤوسهم الكبار. يقول أن فقه الموازنات ولد ميتًا. ما هو فقه الموازنات؟ أن توازن ما بين حسنات الرجل وسيئاته. فإن غلبت حسناته على سيئاته أخذت منه ومدحته على ذلك. وإن غلبت سيئاته على حسناته ذممته على ذلك. لا. عندهم هذا الفقه ما يقبل. إما أن يكون الإنسان محمود من كل وجه أو مذموم من كل وجه. وهذا باطل هذا ليس من الإنصاف فيه شيء.

يقول كذلك: :والرافضة فيهم من هو متعبدٌ متورعٌ زاهد[7]. لكن ليسوا في ذلك مثل غيرهم من أهل الأهواء، فالمعتزلة أعقل وأعز وأدين والكذب والفجور فيهم أقل منه في الرافضة. والزيدية من الشيعة خيرٌ منهم أقرب الى الصدق والعدل والعلم. وليس في أهل الأهواء أصدق ولا أعبد من الخوارج. ومع هذا فأهل السنة يستعملون معهم العدل والانصاف. ولا يظلمونهم، فإن الظلم حرام مطلقًا كما تقدم، بل أهل السنة لكل طائفة من هؤلاء، خير من بعضهم لبعض، بل هم للرافضة خير وأعدل من بعض الرافضة لبعض.

وهذا مما يعترفون هم به، ويقولون أنتم تنصفوننا ما لا ينصف بعضنا بعضا، وهذا لأن الأصل الذي اشتركوا فيه أصل فاسد مبني على جهل وظلم، وهم مشتركون

(7) هذا يتكلم عن الرافضة. فكيف بمن هو دونهم.

في ظلم سائر المسلمين فصاروا بمنزلة قطاع الطريق المشتركين في ظلم الناس، ولا ريب أن المسلم العالم العادل أعدل عليهم وعلى بعضهم من بعض.

والخوارج تكفر أهل الجماعة، وكذلك أكثر المعتزلة يكفرون من خالفهم وكذلك أكثر الرافضة ومن لم يكفر فسق، وكذلك أكثر أهل الأهواء يبتدعون رأيا ويكفرون من خالفهم فيه، وأهل السنة يتبعون الحق من ربهم الذي جاء به الرسول ولا يكفرون من خالفهم فيه، بل هم أعلم بالحق وأرحم بالخلق، كما وصف الله به المسلمين بقوله (**كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ**) (آل عمران 110) قال أبو هريرة: كنتم خير الناس للناس". (منهاج السنة).

يعني إذا كنا ننصف الرافضة، إذا كان السلف ينصفون الرافضة، والخوارج والمعتزلة وغيرهم من المبتدعة، فكيف لا ينصف من هو من أهل السنة أصلا ولكنه خالف في بعض الأمور أو اتخذ طريقًا يظن أنه يوصله إلى الخير ويوصله إلى نصرة الدين، لو رأينا اليوم باستثناء بعض الجماعات أكثر الجماعات اليوم العاملة في الساحة الإسلامية أصلا ما قامت إلا لنصرة الإسلام، ثم بسبب الظروف التي مرت بهم، تغيروا وبدلوا، لو نحن استطعنا أن نرجعهم للأصل، لوافقونا في كثير مما نحن عليه ولكنا كلنا يدًا واحدة على أعدائنا وخاصة أقول في قواعد هذه الجماعات يعني أفراد الجماعات نحن لو استطعنا أن نبين لكثير من قواعد هذه الجماعات أن دين الله سبحانه وتعالى ينتصر بما أمر الله ورسوله ﷺ ونحن قادرين على ذلك، لو أثبتنا للناس هذا الأمر، عمليًا، وبالقول بالنقاش والمناظرة، وعمليًا باستمرارنا وثباتنا على هذا الطريق فإن التكافؤ الذي يذكره الكثير من العلماء، للأسف الشديد دائما

يـذكرون التكـافؤ في مـاذا؟ في القـوة، القـوة العسـكرية، والتكـافؤ لـيس فقـط في القـوة العسـكرية، قـد يكـون التكـافؤ في الصـبر يقـول الله تعـالى (**إِن تَصْـبِرُوا وَتَتَّقُـوا وَيَأْتُـوكُم مِّـن فَـوْرِهِمْ هَٰـذَا يُمْـدِدْكُمْ رَبُّكُـم بِخَمْسَـةِ آلَافٍ مِّـنَ الْمَلَائِكَـةِ مُسَـوِّمِينَ**) وقـال تعـالى (**لَـن يَضُـرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى**) وقـال تعـالى (**وَإِن تَصْـبِرُوا وَتَتَّقُـوا لَا يَضُـرُّكُمْ كَيْـدُهُمْ شَـيْئًا**)، مـع أن كيـدهم هـذا يصـفه الله سـبحانه وتعـالى يقـول (**لِتَـزُولَ مِنْـهُ الْجِبَـالُ**) هـذا الكيـد والمكـر الـذي يمكـره الأعـداء تكـاد تـزول منـه الجبـال مـع ذلـك يقـول سـبحانه وتعـالى (**وَإِن تَصْـبِرُوا وَتَتَّقُـوا لَا يَضُـرُّكُمْ كَيْـدُهُمْ شَـيْئًا**)، فقـد يكـون التكـافؤ مقابـل قـوة العـدو مـع قوتنـا القليلـة مـع الصـبر والثبـات علـى هـذا يكـون التكـافؤ وكـذلك تثبـت للمسـلم الـذي ضـعف إيمانـه ولم يـدرك حقيقـة الإيمـان، ومـا يفعـل بصـبرك علـى الـبلاء بصـبرك علـى الجهـاد في سـبيل الله بصـبرك علـى العقيـدة الصـحيحة، بهـذا بإذن الله سـبحانه وتعـالى تثبـت لـه أنـه كـان مخطئًـا بسـلوكه الوسـائل المخالفة للشريعة أو التي لا توصل للمقصود.

طبعـا عنـدما نـتكلم عـن مثـل هـذه الأصـول لابـد أن نعـرج علـى موضـوع الواقـع الـذي نعيشــه، فكمــا قلنــا الانصــاف في حــق المخــالفين والمبتدعــة هــذا لا يقــوم بــه إلا أشـراف هـذه الأمـة وكمـا قيـل الإنصـاف حلـة الأشـراف، أمـا مـن يتبـع نفسـه وهواهـا فلـن ينصـف أحـدًا، وقـد لا ينصـف نفسـه، نفسـه الـتي بـين جنبيـه لا ينصـفها بسـبب عدم مراعاته للإنصاف.

الدرس الثامن في أصول التعامل مع أهل البدع والمخالفين

الأصل التاسع، **مراعاة شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في إنكار البدع والأمر بالسنة وتقديم الأهم فالأهم.**

هذا ذكرنا منه جزءًا في السابق، يعني يأتي إنسان ينكر لك على الأناشيد، ويترك ما هو أكبر من ذلك، أو نأتي مثلا فنترك إنكار الديمقراطية، وتبيين للناس حقيقة هذه البدعة العظيمة، التي هي دين يخالف دين الإسلام، ونأتي إلى جزئيات تقع فيها هذه الجماهير، بغض النظر عن حكم الأشخاص الذين يقومون بهذه الأفعال، لابد أن ننكر أصل الفعل هذا، الدخول في البرلمانات وهذه الأمور لابد أن ننكر هذا الأمر، بعض الناس يأتيك عندما تقول له الديمقراطية كفر، يقول هاا، يا أخي!! إذا كنت جاهل قل أنا جاهل أتعلم، يا أخي أنا ما قلت لك فلان كافر، البعض يقول يخففون المنكر مثلا، نقول هذا أمر يتفاوت من إنسان إلى إنسان، يعني فهم المسألة هذه من إنسان إلى إنسان، لكن العبرة بالواقع، يخففون المنكر! أين تخفيف المنكر بعد دخول "الإسلاميين" بين قوسين، في البرلمانات، ما تغير شيء بالعكس زاد المنكر، والذي كان من قبل يُعاب في هؤلاء العلمانيون والاشتراكيون واليساريون واليمانيون والمخربطون، كل هؤلاء المجرمون، بعد دخول

الإسلاميين في هذه المنظومة، أصبح يُستساغ الأمر، لماذا؟ لأنه أفتاه الشيخ الفلاني، أو الداعية الفلاني، فعندما يراه يفعل هذا الشيء، يسوغ عنده الأمر، فهذه عظيمة، فنحن لابد أن نحذر من هذه الأمور، اختلفنا، نختلف مع الناس، فأنا لابد أني أنكر هذا الأمر، وكذلك كما قلنا الأعظم، الأهم فالأهم، يعني ما يتعلق بالعقيدة، أهم مما يتعلق بالسلوك، ما يتعلق بالسلوك أهم مما يتعلق بالأخلاق، وهكذا، الأهم فالأهم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مراعاة شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتقديم الأهم فالأهم في الأمر بالسنة والنهي عن البدع: "والأمر بالسنة والنهي عن البدعة هو أمر بمعروف ونهي عن منكر، وهو من أفضل الأعمال الصالحة، فيجب أن يبتغي به وجه الله وأن يكون مطابقًا للأمر.

وفي الحديث:"من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر فينبغي أن يكون عليمًا بما يأمر به، عليمًا بما ينهى عنه، رفيقًا فيما يأمر به، رفيقًا فيما ينهى عنه، حليمًا فيما يأمر به حليمًا فيما ينهى عنه". فالعلم قبل الأمر، والرفق مع الأمر والحلم بعد الأمر، فإن لم يكن عالمِا لم يكن له أن يقفوا ما ليس له به علم.

وإن كان عالما ولم يكن رفيقًا، كان كالطبيب الذي لا رفق فيه، فيغلظ على المريض فلا يقبل منه، وكالمؤدب الغليظ الذي لا يقبل منه الولد.

وقد قال تعالى لموسى وهارون (**فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ**) (سورة طه: 44).[8]

ثم إذا أمر ونهى فلابد أن يؤذي في العادة، فعليه أن يصبر ويحلم، كما قال تعالى (**وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ**) (سورة لقمان 17).

وقد أمر الله نبيه بالصبر على أذى المشركين في غير موضع وهو إمام الآمرين بالمعروف الناهين عن المنكر. فإن الإنسان عليه أولا أن يكون أمره لله، وقصده طاعة الله فيما أمره به، وهو يحب صلاح المأمور أو إقامة الحجة عليه".

بعض الناس يقدم الصلاح على إقامة الحجة، يعني يأتي بقصد إقامة الحجة، ليس بقصد الصلاح، عندما تكون النية فيها قصد، من هذا يكون الفعل غير، التعامل غير، لأنه يكون هناك – خلص- قامت عليك الحجة، انتهى الأمر انقطع الكلام، خرج يقول: أنا أقمت الحجة على فلان، فلان هذا كافر فاسق، مبتدع كذا كذا، لكن لو كان القصد هو إصلاح المأمور، يكون في صبر يكون في جلسة، جلستين، ثلاث جلسات، إلى أن ينقطع الأمر، لكن من البداية، لا، يعني القصد له دور كبير جدًا في العمل، وله دور كبير جدًا في الإصلاح، بل بعض الناس عندما يرى منك الحرص عليه، لن يتبعك ولن يسمع لك، من أجل أن ما تقوله حق، فقط، لا من أجل رؤيته لحرصك عليه، قد يكون هذا سبب،

(8) هذا الكلام مع فرعون فما بالك بمن له أصل الإسلام وخالف ووقع فيما لا يعلم أنه يكفر أو شيء من هذا.

فالقصد مهم جدًا، إخلاص النية، إصلاح النية، لله سبحانه وتعالى، ثم لإصلاح هذا المبتدع أو صاحب المنكر له دور كبير جدًا في الإصلاح.

يقول ابن تيمية: "فإن فعل ذلك لطلب الرياسة لنفسه ولطائفته، وتنقيص غيره كان ذلك حمية لا يقبله الله، وكذلك إذا فعل ذلك لطلب السمعة والرياء كان عمله حابطًا". (منهاج السنة).

وقال أيضا:" وإذا غلظ في ذم بدعة ومعصية كان قصده بيان ما فيها من الفساد ليحذرها العباد، كما في نصوص الوعيد وغيرها. وقد يُهجر الرجل عقوبة وتعزيرًا، والمقصود بذلك ردعه وردع أمثاله، للرحمة والإحسان، لا للتشفي والانتقام.

كما هجر النبي ﷺ أصحابه الثلاثة الذين خلفوا لما جاء المتخلفون عن الغزاة بعتذرون ويحلفون وكانوا يكذبون. وهؤلاء الثلاثة صدقوا وعُوقبوا بالهجر، ثم تاب الله عليهم ببركة الصدق.

وهذا مبني على مسألتين: إحداهما أن الذنب لا يوجب كفر صاحبه، كما تقول الخوارج، بل ولا تخليده في النار ومنع الشفاعة فيه كما يقوله المعتزلة.

الثاني: أن المتأول الذي قصده متابعة الرسول لا يكفر، بل ولا يفسق إذا اجتهد فأخطأ وهذا مشهور عند الناس في المسائل العملية، وأما مسائل العقائد فكثير من

الناس كفّر المخطئين فيها. وهذا القول لا يعرف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا عن أحد من أئمة المسلمين.

وإنما هو في الأصل من أقوال أهل البدع، الذين يبتدعون بدعة ويكفرون من خالفهم كالخوارج والمعتزلة والجهمية". (منهاج السنة).

وقال رحمه الله في تقديم الأهم فالأهم:"فتعظيم المولد، واتخاذه موسمًا، قد يفعله بعض الناس، ويكون له فيه أجر عظيم لحسن قصده، وتعظيمه لرسول الله صلى الله عليه وسلم، كما قدمته لك أنه يحسن من بعض الناس ما يستقبح من المؤمن المسدد، ولهذا قيل للإمام أحمد عن بعض الأمراء، إنه أنفق على مصحف ألف دينار، أو نحو ذلك، فقال: دعهم فهذا أفضل ما أنفقوا فيه الذهب، أو كما قال. مع أن مذهبه أن زخرفة المصاحف مكروهة. وقد تأول بعض الأصحاب أنه أنفقها في تجويد الورق والخط، وليس المقصود أحمد هذا...

إنما قصده أن هذا العمل فيه مصلحة، وفيه أيضا مفسدة كره لأجلها. فهؤلاء إن لم يفعلوا هذا، وإلا اعتاضوا بفساد لا صلاح فيه، مثل أن ينفقها في كتاب من كتب الفجور، من كتب الأسمار أو الأشعار أو حكمة فارس والروم".

يعني تأمل فقه الإمام أحمد. هذا الأمر خطأ، أن ينفق ألف دينار ذهب، على مصحف، في زخرفة مصحف، هذا خطأ، لكنه أهون من أن ينفقه في كتاب من كتب الأسمار أو الأشعار أو حكمة فارس والروم، لكن هذا الأمر لو فعله، غير

هـذا الأمـير قـد ينكـر عليـه، لمـاذا؟ لأنـه في حقـه أولى الإنكـار، أمـا ذاك فـلا، كمـا كـذلك روي عـن شـيخ الإسـلام ابـن تيميـة، كمـا ذكـر ابـن قـيم الجوزيـة، أنـه مـر هـو وجمـع مـن أصـحابه، علـى التتـار وهـم سـكارى، فقـام أحـد أصـحابه يريـد أن ينكـر علـيهم، سـكارى، فقـال لـه: لا، فـإنهم إذا شـربوا الخمـر كفّـوا شـرهم عـن المسـلمين، مع أن الخمر منكر، فالإنكار بالأولى فالأولى.

يقـول ابـن تيميـة رحمـه الله:"فـتفطن لحقيقـة الـدين وانظـر مـا اشـتملت عليـه الأفعـال مـن المصـالح الشـرعية، والمفاسـد، بحيـث تعـرف مـا مراتـب المعـروف ومراتـب المنكـر حـتى تقـدم أهمهـا عنـد الازدحـام، فـإن هـذا حقيقـة العلـم بمـا جـاءت بـه الرسـل، فـإن التمييـز بـين جـنس المعـروف، وجـنس المنكـر أو جـنس الـدليل وغـير الـدليل، يتيسـر كثـيرًا" (اقتضاء الصراط المستقيم).

قلنـا المنكـرات تتفـاوت، والبـدع تتفـاوت، منهـا مـا هـو أغلـظ مـن غيرهـا، ومنهـا مـا هـو أعظـم مـن غيرهـا، فإنكـارنا يكـون علـى الأعظـم فـالأعظم، كمـا وجّـه النـبي صـلى الله عليـه وسـلم، معـاذ بـن جبـل، ﷺ، عنـدما أرسـله إلى الـيمن، قـال لـه إنـك تأتي قومـا أهـل كتـاب، فلـيكن أول مـا تـدعوهم إليـه "لا إلـه إلا الله محمَّد رسـول الله" أو أن يوحـدوا الله، فـإن هـم أجـابوا فـأعلمهم أن علـيهم خمـس صـلوات في اليـوم والليلـة، فإن هم أجابوك وهكذا.

مسـألة التـدرج في الإنكـار ومسـألة التـدرج في تطبيـق الشـريعة، هـذه مسـألة كبـيرة جـدًا لـيس مقامهـا الآن، لأن الشـيخ أبـو قتـادة في مناقشـته في كتـاب الشـيخ أبي الحسـن

البليـدي رحمـه الله، "فقـه تطبيـق الشـريعة"، جميـل جـدًا لـو يُرجـع إليـه، ففيـه مـن الفوائـد العظيمـة، وكـذلك الكتـاب فيـه فوائـد عظيمـة، خاصـة أنـه يـتكلم عـن نازلـة حادثـة في هـذا الزمـان، وقـد تفـاوت الكـلام فيهـا، فمـنهم مـن نفـى التـدرج بالكليـة، ومـنهم مـن جعـل التـدرج وسـيلة إلى تعطيـل الشـريعة ومـنهم مـن توسـط في ذلـك نسأل الله العظيم أن يجعلنا من أهل الوسط.

الدرس التاسع في أصول التعامل مع أهل البدع والمخالفين

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه ومباركًا عليه كما يحب ربنا ويرضى.

وقفنا في درسنا السابق عند الأصل التاسع من أصول التعامل مع أهل البدع والمخالفين، والذي هو مراعاة شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في إنكار البدع والأمر بالسنة، وتقديم الأهم فالأهم.

الآن ننتقل إلى الأصل العاشر، وهو **مشروعية عقوبة الداعي إلى البدعة، بما يحقق الزجر والتأديب والمصلحة، وأما المصرّ بها فيعامل بظاهره وتوكل سريرته إلى الله. وتحديد الداعي إلى بدعته، يشرع المسلمين العقوبة وتتفاوت العقوبة على حسب البدعة وعلى حسب الداعي لها، ابتداء من القتل إلى الهجر والتأديب وإلى السجن أو التعزير وغير ذلك.**

في ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله:" ولهذا لم يكن للمعلن بالبدع والفجور غيبة [9]. كما روي ذلك عن الحسن البصري وغيره، لأنه لما أعلن ذلك

([9]) يعني لا بأس إذا تكلم الإنسان في من يعلم ببدعته ويدعو إليها، لا بأس بالكلام فيما يتعلق بهذه البدع.

استحق عقوبة المسلمين له وأدنى ذلك أن يذم عليه لينزجر ويكفّ الناس عنه وعن مخالطته ولو لم يذم ويذكر بما فيه من الفجور والمعصية أو البدعة لاغتر به الناس."

هذه المسألة أصبحت غير منضبطة عند كثير من الناس، إما منطلقًا من خطئه هو، يخطئ الناس، ويبدأ بهجره، مثل ما يحصل من جماعات أدعياء السلفية، مثلا، أو العكس، يعني بعض الناس يرى الخطأ في فلان لكن لمكانة فلان هذا أمام الناس فلا يتكلم في ولا ينكر عليه ويجامل، وهذا على خطأ وهذا على خطأ، حقيقة أولا لابد أن يصلح الإنسان نفسه، سيتأكد من أنه على نفس منهج كتاب الله وسنة النبي ﷺ على فهم السلف الصالح ثم بعد ذلك يجب عليه أن يبين أخطاء المخطئين والمبتدعة والهجر يكون للمصلحة، يعني لابد أن أذكر أن الهجر يكون للمصلحة، إذا رجحت إذا تبين لنا، أنه من الراجح هجر فلان فنأمر بهجره ونحث الناس على هجره لينزجر وليرجع عما هو فيه، قد يكون تأليفه واحتواؤه أفضل، على حسب حال الشخص وعلى حسب حال بدعته وهكذا، فمثلا كان الإمام أحمد، ومن هو الإمام أحمد، كان له صديق شيعي رافضي، كان يرافقه ويرجو أن يرجع، لكن لم يكن داعيًا إلى بدعته، فكان يرجو أن يرجع فكان دائما يجالسه ويناصحه، طبعا، ما دام أن الإنسان عنده العلم الكافي الذي يرد به الشبهة، ويستطيع أن يناقش المبتدع ويناظر، فإما أن يرجعه عما هو فيه، أو على الأقل أن يحد من بدعته، ويحذر منها، فالهجر يكون للمصلحة.

مـن العجيـب أن هـؤلاء مـن ينتسبون إلى السلفية زورًا في هـذا الزمـان، يقولـون بالهجـر المطلـق لكـل مخـالف لهـم، ومـا رأينـا في ذلـك أبـدًا أي مصـلحة ، كـل مـن يهجـروهم لا يرجعـون عـن شـيء مما وقعـوا فيـه، طبعًـا هـذا إذا كـان الشـيء خطـأ، أمـا إذا كـان صـوابًا، ومـا نـراهم يبينـون ذلـك إلا علـى سـبيل التعـالي، وعلـى سـبيل كـذلك الانتصـار للطواغيـت، مـع أن علمـاءهم أو مـن يقولـون أنهـم علمـاءهم أو مـن علمـائهم، لا يقولـون بـذلك، عنـدما سـئل الشـيخ الألبـاني عـن مسـألة الهجـر في هـذا الزمـان، مـا رأى الهجـر، وفتـواه موجـودة، أنـت عنـدما تنظـر لكثـير مـن الجماعـات هـذه وتـرى أو يفتخـرون بانتسـاب فـلان لهـم مـن العلمـاء عنـدما ترجـع لهـذا العـالم تجـده في كثـير مـن أقوالـه يخـالفهم، يعـني مـثلا الشـيخ الألبـاني هـم يقولـون أنـه مـنهم وأنا عـن نفسـي أرى أن الشـيخ الألبـاني لـيس مـنهم في كثـير مـن الأشـياء، عنـدهم مغالطـات كثيرة، عنـدهم مـثلا أعطيكم أمثلـة علـى ذلـك، الشـيخ الألبـاني يـرى أن الجهـاد فـرض عـين منـذ سـقوط الخلافـة الإسـلامية، الشـيخ الألبـاني يـرى جـواز العمليـات الاستشـهادية بإذن الأمـير، الشـيخ الألبـاني لا يـرى الهجـر في هـذا الزمـان ولـيس فيـه مصـلحة يقـول في هـذا الزمـان فـالأولى تركـه، المهـم أن موضـوع الهجـر في هـذا الزمـان إذا وجـد فيـه مصـلحة في بعـض الأشـخاص فيهجـرون أمـا إذا مـا وجـدت المصـلحة فالأصـل أن يكـون التـأليف والبيـان والمناقشـة، والمنـاظرة علّـه أن يـترك، قـال شـيخ الإسـلام ابـن تيميـة رحمـه الله: "وأدنى ذلـك أن يـذم عليـه لينزجـر ويكـفّ النـاس عنـه وعـن مخالطتـه ولـو لم يـذم ويـذكر بمـا فيـه مـن الفجـور والمعصـية والبدعـة لاغـتر بـه النـاس وربمـا حمـل بعضـهم علـى أن يرتكـب مـا هـو عليـه ويـزداد أيضـا هـو جـرأة وفجـورًا ومعاصي فإذا ذكر بما فيه انكف، وانكف غيره عن ذلك وعن صحبته ومخالطته".

وقال أيضا:" فإن الحق إذا كان ظاهرًا قد عرفه المسلمون وأراد بعضه المبتدعة أن يدعو إلى بدعته فإنه يجب منعه من ذلك، فإذا هجر وعزر، كما فعل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ بصبيغ بن عسل التميمي، وكما كان المسلمون يفعلونه، أو قتل كما قتل المسلمون الجعد بن درهم وغيلان القدري وغيرهما، كان ذلك هو المصلحة بخلاف ما إذا ترك داعيًا، وهو لا يقبل الحق، إما لهواه وإما لفساد إدراكه، فإه ليس في مخاطبته إلا مفسدة وضرر عليه وعلى المسلمين".

هذا الجعد بن درهم كان يقول أن الله ما كلم موسى وكان ينكر خلة الله سبحانه وتعالى لإبراهيم، أو خلة إبراهيم لله سبحانه وتعالى، وعنده عظائم، ففي يوم عيد الأضحى، خالد بن عبد الله كان والي على العراق للأمويين، فقام فخطب في عيد الأضحى، ثم قال: أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم، فإني مضحٍ بالجعد بن درهم، فإنه أنكر كلام الله لموسى عليه السلام، وخلة إبراهيم لله سبحانه وتعالى. ونزل ذبح الجعد بن درهم، بفتاوى من علماء عصره في ذلك الزمان، وغيلان الدمشقي أول من قال بالقدر، كذلك قتل، مع أنه روجع أكثر من مرة، وناقشه عمر بن عبد العزيز ورجع وتاب، ثم نكص على عقبيه ورجع يقول بنفس القول.

قال شيخ الإسلام رحمه الله:"كان ذلك هو المصلحة بخلاف ما إذا ترك داعيًا، وهو لا يقبل الحق، إما لهواه، وإما لفساد إدراكه، فإنه ليس في مخاطبته إلا مفسدة وضرر عليه وعلى المسلمين.

إلى أن قال: والمقصود أن الحق إذا ظهر وعرف وكان مقصود الداعي إلى البدعة إضرار الناس، قوبل بالعقوبة".

وقال أيضا:"ولهذا فرق جمهور الأئمة بين الداعية وغير الداعية فإن الداعية أظهر المنكر فاستحق الإنكار عليه بخلاف الساكت فإنه بمنزلة من أسر بالذنب فهذا لا ينكر عليه في الظاهر فإن الخطيئة إذا خفيت لم تضر إلا صاحبها، ولكن إذا أعلنت فلم تنكر ضرت العامة، ولهذا كان المنافقون تقبل منهم علانيتهم وتوكل سرائرهم إلى الله تعالى بخلاف من أظهر الكفر". (مجموع الفتاوى).

نريد أن ننبه على بعض الأمور، قتل الداعي لبدعته لا يلزم أن يكون لردة يعني قد يقتل بعدم الردة ولكن لعظم بدعته حتى لا تنتشر بين الناس، وكذلك لا يمنع من عقوبة الداعي إلى البدعة أن يكون صالحًا معذورًا مثلما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم مع الثلاثة المخلفين، كانوا صحابة ومنهم اثنين من أهل بدر، ومع ذلك النبي ﷺ هجرهم وعاقبهم، أو يكون عدلا، وعقوبته تكون لتحذير الناس من خطر بدعته وخطأه وخطره، يعني لابد يعاقب وإن كان من الفضلاء ومن الصالحين وكذا، وإن كان في ذلك إما مصلحة له أو مصلحة للمسلمين عامة.

والعقوبة تتفاوت ويجتهد فيها علماء المسلمين، بما يرونه مصلحة لهذا المبتدع أو للمسلمين عامة، يعني ما تكون بالهوى، كما هو في هذا الزمان، كم قتل من أئمة وعلماء والصالحون والمصلحون بفتاوى من علماء السوء، كم هجر من هم نحسبهم من الفرقة الناجية، والطائفة المنصورة، بالأمس –يعني هذه من العجائب لو كانوا يعقلون– بالأمس كان النبي ﷺ يهجر من تخلف عن الجهاد، أما اليوم

يهجر من قام بالجهاد ودعا بالجهاد في سبيل الله، فكيف يفكرون، كيف يفكر هذا الذي يقول بهذا الكلام، بغض النظر قالوا الخروج على الحكام، طيب كثير من المجاهدين هؤلاء، لم يخرجوا ولم يفعلوا أي شيء، في بلادهم ضد حكام بلادهم، ولكنه جاهد مثلا في أفغانستان في البوسنة في غيرها، فهجروا لأنهم جاهدوا في سبيل الله، هذه التبعية العمياء والتقليد الأعمى، من الكثير من الأفراد، لمشايخهم ولزعمائهم، هذه هي المصيبة، لابد أن يميز الإنسان بين الصح والخطأ، ما بين الصواب والخطأ، وما بين الباطل والحق، حتى لو خالف جماعته وخالف شيخه، فموضوع عقوبة الداعي إلى البدعة لا يكون بهوى ولكن يكون لمصلحة الداعي المبتدع ولمصلحة المسلمين عامة.

الدرس العاشر في أصول التعامل مع أهل البدع والمخالفين

نأتي للأصل الحادي عشر: **تصح الصلاة خلف المبتدع بدعة غير مكفرة، إذا لم يوجد إمام متبع، فإذا وجد فالمسألة محل خلاف بين أهل العلم.**

طيب المبتدع بدعة غير مكفرة، هذا الكلام عام، وسنأتي للتفصيل الآن.

يعني الأشعري مثلا عند أهل العلم من أهل السنة والجماعة أنهم لا يكفرون الأشاعرة لأنهم متأولون مع خطئهم، مع وجود خطأ، لكن الجهمي والمعتزل والرافضي والقدري، هذه بدع مكفرة لا يجوّزون الصلاة خلفهم عامة.

كان الإمام أحمد رحمه الله، كان يفتي بعدم الصلاة خلف الجهمية، هل معنى هذا أنه يكفرهم بالأعيان، لا، ليس بهذه الطريقة، هل معناه أنه لا يصلي خلف معين، لا، وسيأتي التوضيح أكثر.

بالنسبة لأقوال العلماء، في حرمة الصلاة خلف المبتدع بدعة غير مكفرة. يقول عن حبيب بن عمر الأنصاري، "قال: حدثني أبي، قال سألت واثلة بن الأسقع ﷺ (الصحابي) عن الصلاة خلف القدري، فقال: لا يُصلى خلفه، ما لو صليت خلفه لأعدت صلاتي". (اعتقاد أهل السنة للالكائي).

وفيه أيضا، في "اعتقاد أهل السنة"، وكان سيار أبو الحكم يقول لا يُصلى خلف القدرية فإذا صلى خلف أحد منهم أعاد الصلاة.

وعن سلمة بن شبيب، قال: حدّثنا مروان بن مُحَمَّد سألت مالك بن أنس، عن تزويج القدري قال: ولعبد مؤمن خير من مشرك.

وعن عبد الله بن أحمد بن حنبل، ﷺ، قال: سمعت أبي يقول: لا يُصلى خلف القدري والمعتزلة.

وعن سوار بن عبد الله، قال: حدثني معاذ بن معاذ، قال: صليت خلف رجل من بني سعد ثم بلغني أنه قدري، فأعدت الصلاة بعد أربعين سنة، أو ثلاثين سنة.

هذا الكلام عامة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله، في صحة الصلاة خلف المبتدع الداعي إلى بدعته: "ولو علم المأموم أن الإمام مبتدع يدعو إلى بدعته، أو فاسق ظاهر الفسق، وهو الإمام الراتب".

وكلامهم أكثر ما يكون الكلام في ذاك الزمان، لأنه كان هناك جوامع، فالكلام دائما عن صلاة العيد وصلاة الجمعة، أكثر ما يكون. والصلاة في الحج، أما الصلوات المكتوبة، فهذه يستطيع الواحد أن يصلي في أي مسجد ثاني، من مساجد الأحياء، أما الكلام على الصلاة الجامعة.

أما اليوم فلا، اليوم يختلف، في حال الحي الواحد، تجد خمسة مساجد تصلي الجمعة، وفي المدينة الواحدة، وكذلك مع وجود المواصلات، تجد المشاهد، مشاهد الأعياد وهكذا، أكثر من واحد، في المدينة الصغيرة، إلا في بعض المناطق يكون مشهدًا واحدًا، الصلاة في مشهد واحد.

ولذلك تجدهم يكررون الجمعة والعيدين، والصلاة في الحج.

يقول ابن تيمية رحمه الله:" وهو الإمام الراتب الذي لا تمكن الصلاة إلا خلفه، كإمام الجمعة والعيدين، والإمام في صلاة الحج، ونحو ذلك.

فإن المأموم يصلي خلفه عند عامة السلف والخلف، وهو مذهب أحمد والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم.

إلى أن قال: والصحيح أنه يصليها، ولا يعيدها، فإن الصحابة كانوا يصلون الجمعة والجماعة خلف الأئمة الفجار، ولا يعيدون، كما كان ابن عمر يصلي خلف الحجاج، وابن مسعود وغيره يصلون خلف الوليد بن عقبة، وكان يشرب الخمر حتى أنه صلى بهم مرة الصبح أربعًا ثم قال: أزيدكم؟ فقال ابن مسعود: ما زلنا معك منذ اليوم في زيادة! ولهذا رفعوه إلى عثمان.

وفي صحيح البخاري أن عثمان ﷺ لما حصر صلى بالناس شخص، فسأل سائل عثمان[10].

فقال: إنك إمام عامة، وهذا الذي يصلي بالناس إمام فتنة.

فقال: يا ابن أخي، إن الصلاة من أحسن ما يعمل الناس، فإذا أحسنوا أحسن معهم، وإذا أساءوا فاجتنب إساءتهم".

يعني أمره بالصلاة خلفه.

(10) يعني صلى بالناس شخص من أصحاب الفتنة من الغوغاء، كان يصلي بالناس، يصلي بالناس الصلوات الراتبة، والجمعة، فسأل سائل عثمان.

وقال رحمه الله، أي شيخ الإسلام: "وأما إذا أمكنه أن يصلي خلف غير المبتدع فهو أحسن وأفضل بلا ريب، لكن إن صلى خلفه ففي صلاته نزاع بين العلماء، ومذهب الشافعي وأبي حنيفة تصح صلاته.

وأما مالك وأحمد ففي مذهبهما نزاع وتفصيل." (مجموع الفتاوى).

طبعا باب الصلاة خلف المبتدع الكلام فيها كثير، كما قلنا أن كلام الأئمة، كلام السلف في الصلاة خلف المبتدع، لا تصح الصلاة خلف المبتدع بدعة مكفرة، أن هذا الكلام كلام عام، أما إذا جاءوا للتعيين، فمن لم يكفر بعينه، وكان معذورًا عندهم بتأويل أو كذا يصلون خلفه، مثلما كان الإمام أحمد يقول بعدم جواز الصلاة خلف الجهمية، وكان يصلي خلف بعض الأئمة الجهمية، كالمأمون كالمعتصم، كان يصلي خلفهم لأنه لا يكفرهم بأعيانهم، حتى هناك كلام كثير، للعلماء، ولشيخ الإسلام ابن تيمية، ذكرت إن شئتم بعد الدرس أذكر لكم، حتى تكلم عن أئمة الرافضة والجهمية إذا لم يكفروا بأعيانهم أنه يصلى خلفهم، أما من عرفنا حكمه عينًا فلا يجوز الصلاة خلفه ولابد أن نحذر الناس من الصلاة خلفه، هذا إذا كفّر عينًا، خاصة إذا كانت بدعته أعظم من بدعة .. يعني ما فيها تأويل سائغ، مثل الملاحدة وغيرهم، فالشاهد أن الصلاة خلف المبتدع، بدعة مكفرة لا تجوز عمومًا.

المبتدع بدعة غير مكفرة تجوز الصلاة خلفه ولا تُعاد، على الصحيح، والمسألة فيها خلاف، على الصحيح أنها لا تُعاد، إذا وُجد الإمام المتبع، فالأولى الصلاة خلفه وترك الصلاة خلف المبتدع إما بدعة مكفرة أو بدعة غير مكفرة.

المبتدع بدعة مكفرة إذا لم يكفر عينًا، ولم يوجد غيره فيجوز الصلاة خلفه بل كانوا العلماء يرون، من علماء السلف وشيخ الإسلام ابن تيمية ذكر هذا الكلام في غير الموضع هذا، أنه من لم يصلّ خلف إمام مبتدع بدعة مكفرة لكنه لم يكفر عينًا، ترك الصلاة خلفه، يعني ترك الصلاة في الجماعة من أجل هذا الأمر أنه مبتدع.

عندهم مبتدع.

ترك الصلاة، صلاة الجماعة، لكن إذا ترك الصلاة خلف هذا الإنسان وصلى خلف من هو يثق في عقيدة وهكذا في مسجد ثاني فلا بأس وهو الأولى. من أجل إيش؟ ينزجر مثل هؤلاء.

وكذلك مسألة الصلاة خلف مستور الحال، فالأصل أن يُصلى خلف مستور الحال، دون البحث عن معتقده يعني لو جاء إنسان وقال: يا أخي تجد الآن كل هذه، أما تجده إصلاحي أو تجده حجوري، أو تجده .. فأنا أعتزل الصلاة في المساجد هذه كلها إلا من أعرف من هو وما هي عقيدته، نقول له أنت وقعت في البدعة، الأصل أن تصلي خلف مستور الحال، بدون البحث عن عقيدة، فإذا تبين لك، أنه مبتدع بدعة مكفرة، وعلمنا حاله أنه توفرت فيه الشروط وانتفت عنه الموانع، في هذه الحالة لا تصلي خلفه، لكن إذا إنسان قال يا أخي أنا فلان، خرج من بيته مثلا، هذا الشخص أنا ما أعرف عنه إلا كل خير، فأنا أرتاح أني أصلي خلف هذا الشخص، ما في شيء، أهم شيء أنه ما يترك الجماعة.

الـذي سمعنـاه في هـذا الزمـان، عجـب عجـاب، فبعضـهم قـال اليـوم مـا في إمـام، فالصـلاة تكـون خلـف إمـام مرتـد، فتركـوا الجمعـة والجماعـات، وهـذا مـا رأينـا أحـدًا مـن علمـاء السـلف يقـول بـه إلا في حـال الفتنـة، الـتي لا يُرجـى أبـدًا أن تُرفـع أو شـيء مـن هـذا، في حـال الفتنـة، يعـني يخـاف علـى نفسـه مـن القتـل، لأنـه يجـوز للمسـلم أن يـترك صـلاة الجماعـة في حـالتين، المـرض والخـوف، أمـا إذا أمـن علـى نفسـه، كـان صـحيحًا فـلا بـد أن يصـلي في صـلاة الجماعـة. أنا سمعـت بعـض الإخـوة يقـول اليـوم لـن أصـلي الجمعـة جماعـة، ناقشـته مـن أيـن أتيـت بهـذا الكـلام؟ قـال لي مـا أدري إيش، فلان فعل، وبعض الصحابة!

خـافوا علـى أنفسـهم في ذلـك الوقـت ومـا سمعـت أحـدًا يقـول هـذا الكـلام يعـني يؤصـل لهـذا الكـلام إلا المهدويـة، عرفتمـوهم المهدويـة أتبـاع لحسـين بـن موصـل اللحيـدي، الـذي في الكويـت، هـؤلاء كـانوا يقولـون مـا في جمـع ولا جماعـات حـتى يخـرج المهـدي، مثـل الرافضـة، الرافضـة زمـان، الآن مـع ولايـة الفقيـه صـاروا يصـلوا الجمعة والجماعة.

الدرس الحادي عشر في أصول التعامل مع أهل البدع والمخالفين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين، اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلا وأنت تجعل الحزن إذا شئت سهلا.

طيب أخذنا أحد عشر أصلا من أصول التعامل مع أهل البدع، بقي لنا أصل واحد، وهو **قبول توبة الداعي إلى البدعة**، طبعا هذه مسألة اختلف فيها السلف، وشيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – يرى أن الاختلاف، اختلاف السلف أو ألفاظ السلف التي ذكروها في عدم قبول توبة الداعي إلى بدعته أنها خلاف لفظي، وهم يقصدون بها أنه لا تُقبل توبته من باب قول النبي صلى الله عليه وسلم :"يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ثم لا يعودون إليه".

أو كقولهم كما قال السلف في عدم قبول توبة قاتل النفس عمدًا، وهم يقولون أنه لا تُقبل توبته يعني في الدنيا مقصدهم لكن توبته بينه وبين الله، أمر آخر، فالشاهد سنقرأ أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الباب، والتي كذلك بيّن فيها أن مقصد السلف رحمهم الله في عدم قبول توبة الداعي لبدعته، يختلف عن فهم كثير من الناس.

فتكلم في قول الله سبحانه وتعالى في بيان عموم قبول توبة كل مذنب وإن عظم ذنبه مفهوما من قول الله تعالى ﴿**قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ**﴾ (الزمر: 53).

والرد على من قال بعد قبول توبة الداعي إلى البدعة، يقول: "وهذه آية عظيمة جامعة من أعظم الآيات نفعًا وفيها رد على طوائف، رد على من يقول إن الداعي إلى البدعة لا تُقبل توبته ويحتجون بحديث إسرائيلي فيه: (أنه قيل لذلك الداعية فكيف بمن أضللت؟) وهذا يقوله طائفة ممن ينتسب إلى السنة والحديث وليسوا من العلماء بذلك، كأبي علي الأهوازي وأمثاله ممن لا يميّزون بين الأحاديث الصحيحة والموضوعة وما يُحتج به وما لا يُحتج به، بل يروون كل ما في الباب محتجين به.

وقد حكى هذا طائفة قولا في مذهب أحمد أو رواية عنه، وظاهر مذهبه مع مذاهب سائر أئمة المسلمين أنه تُقبل توبته كما تُقبل توبة الداعي إلى الكفر وتوبة من فتن الناس عن دينهم، وقد تاب قادة الأحزاب مثل أبي سفيان بن حرب والحارث بن هشام وسهيل بن عمرو وصفوان بن أمية وعكرمة بن أبي جهل وغيرهم بعد أن قُتل على الكفر بدعائهم من قتل، وكانوا من أحسن الناس إسلاما، وغفر الله لهم، قال تعالى (**قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ**).

وعمرو بن العاص كان من أعظم الدعاة إلى الكفر والإيذاء للمسلمين وقد قال له النبي ﷺ لما أسلم (يا عمرو أما علمت أن الإسلام يجُبّ ما كان قبله)". (مجموع الفتاوى).

وقال أيضًا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:"وأيضا فالداعي إلى الكفر والبدعة وإن كان أضل غيره فذلك الغير يعاقب على ذنبه، لكونه قبل من هذا واتبعه، وهذا عليه وزره ووزر من اتبعه إلى يوم القيامة مع بقاء أوزار أولئك عليهم، فإذا تاب من ذنبه لم يبق عليه وزر، ولا ما حمله هو لأجل إضلالهم، وأما هم فسواء تاب أو لم يتب حالهم واحد، ولكن توبته قبل هذا تحتاج إلى ضد ما كان عليه من الدعاء إلى الهدى، كما تاب كثير من الكفار وأهل البدع وصاروا دعاة إلى الإسلام والسنة، وسحرة فرعون كانوا أئمة في الكفر ثم أسلموا وختم الله لهم بخير". انتهى.

وهو يقول إذا تاب الداعي إلى بدعته من أجل أن يكفر ذنبه فلابد عليه أن يدعو إلى الهدى، وأن يُبيّن ما كان عليه من خطأ، فلهذا بإذن الله تعالى يغفر الله له ذنبه.

سأنظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في توجيه كلام السلف في موضوع عدم قبول توبة الداعي لبدعته.

يقول:"ووجه رحمه الله أقوال القائلين بعدم قبول توبة الداعي إلى البدعة بما يلي:

أ. من قال توبة الداعي غير مقبولة فيعني أن التوبة المجردة، تُسقط حق الله في العقاب، دون حق المظلومين.

ب. من قال البدعة لا يُتاب منها فيقصد بذلك أن المبتدع الذي يتخذ دينا لم يشرعه الله ولا رسوله ﷺ قد زُيّن له سوء عمله فرآه حسنًا، فهو لا يتوب ما دام يراه حسنًا، لأن أول التوبة العلم. بأن فعله سيء ليتوب منه. أو بأنه ترك حسنًا مأمورًا به أمر إيجاب أو استحباب يتوب ويفعلها، فما دام يرى فعله حسنًا، وهو سيء في نفس الأمر، فإنه لا يتوب.

ج. ومن قال إن الله حجر التوبة على كل صاحب بدعة فإنه يقصد إنه لا يتوب منها لأنه يحسب أنه على هدى، ولو تاب لتاب عليه، كما يتوب على الكافر.

وهكذا فما ورد مما يدل على عدم قبول التوبة فمحمول على تلك المعاني أو أن قائلي تلك الأقوال قالوها على وجه التغليظ على أهل البدع لتنفير الناس من البدع وذلك لقوة دليل من يقول قبول التوبة".

يعني أدلة قبول توبة الداعي إلى البدعة أدلة قوية، سواء من كتاب الله أو من سنة النبي ﷺ. أو مما حصل مما هو أشد من الداعي إلى البدعة، الداعي إلى الكفر. والمحارب للإسلام، من أجل بقاء الكفر، فمع ذلك الله سبحانه وتعالى قبل توبة هؤلاء، فمن باب أولى من دعى إلى بدعة وخاصة إذا دعا للبدعة ثم تاب منها ثم بدأ يدعو إلى الهدى فالأمر أعظم، يعني يكون تأثيره على من دعاهم إلى البدعة أعظم.

هكذا نحن انتهينا إن شاء الله من أصول التعامل مع أهل البدع والمخالفين.

ملحق تكميلي

من الأشياء التي نكملها في التعامل مع أفراد الجماعات، الأصل أنه محل دعوتنا، فكيف تكون دعوتنا لهم، طبعا إذا جئت لشخص وصادمته، ينفر منك.

إذا جئت لشخص وفيه رواسب وفيه أصنام، يعني معظمة في رأسه وجئت تريد تكسر الأصنام هذه في يوم، صعب جدًا أن يتقبل منك وقد ينفر منك وتكون أنت سببًا في صده عن الدعوة وعن دعوة الحق، فلا بد أن يكون في حديثنا مع قواعد الجماعات، الأصل أن نربطهم بكتاب الله وسنة النبي ﷺ والسلف الصالح، نُخرج من الحيّز الضيّق، قال الشيخ، قال فلان، قال علان، بقال الله وقال رسول الله ﷺ. وقال علماء السلف والصحابة رضي الله عنهم، فإذا جئنا وقلنا له من البداية، رمزك هذا ما في فائدة منه أو كافر أو مبتدع أو كذا، ما يقبل منك من البداية، كان الشيخ أسامة رحمه الله في هذا الباب ما كان يتكلم عن رموز الجماعات لكن كان يتكلم عن الأخطاء التي تقع فيها الجماعات، فكثير من الناس رأى أدبًا جمًّا في احتواء المخالف، بل كان إذا سُئل عن شخص ما يرد، وكان يقول ما هو أعظم من ذلك، كان يقول إذا جاء بعض الإخوة يقول إذا جاء أخ من الخارج مباشرة أول ما يأتي يسأله من أين أنت؟ مثلا يقول من السعودية، فهد كافر، ينصدم! فهد كافر! يأتي آخر من اليمن، علي عبد الله صالح كافر، ينصدم، شيخ كان

يقول له أن هذا مسلم، عايش حياته كلها أن هذا الرجل مسلم، هذا في الطواغيت، قال ويأتي يقول له قال الله وقال رسول الله ﷺ، قال ولكن هو ما تربى على هذا أصلا، ما تربى على قول الله وقول الرسول ﷺ، أو يأخذ مباشرة من الكتاب والسنة، لازم عند كثير من الناس وخاصة قواعد الجماعات، في واسطة ما بين الكتاب والسنة وما بين الشخص هذا، وهو الشيخ، لكن إذا حدثته بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، فيقول لكن الشيخ الفلاني يقول كذا، تقول له أنت لك بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ لا بفلان وعلان، كل يؤخذ من كلامه ويرد إلا النبي ﷺ، لا يكون الحاجز بينه وبين الحق فقط أنك تتكلم على فلان وعلان أو غيره كذلك يعني خاصة هؤلاء الرموز بعضهم ما نستطيع أبدًا نهضم دوره في كثير من الأمور، في تعليم الناس، في الدعوة إلى الله، في بعض الجهود الإسلامية، لا نستطيع نهضمه فيها وإن كان غيّر وبدل بعد ذلك، فنذكر -كما قلنا- نذكر الإنصاف في حق ما للمبتدعة أو المخالفين من محامد أو مذام، ونقول ما عندهم من الحق ورد الباطل، فإذا علقنا شباب المسلمين بكتاب الله وسنة النبي ﷺ، ومنهج السلف الصالح، وفهموا هذا الأمر، هذه الرموز وهذه الأصنام كلها ستتحطم، وكذلك ما نريد ردة الفعل، في بعض الناس، أصبح أفعاله ردود أفعال، فكان يعظم بعض الرموز والقيادات والمشايخ، فلما اكتشف أن هؤلاء، كانوا يضلونه وكانوا يسوقونه للباطل، أصبح لديه ردة فعل من كل شيخ، ومن كل قائد، ومن كل زعيم، من الكل، فبعد هذا تجده يتجرأ حتى على العلماء السابقين، يتجرأ حتى على العلماء الصادعين بالحق، يتجرأ حتى على العلماء الذين عندهم حسناتهم أكثر من سيئاتهم، يتجرأ على الجميع، يقول لك خلاص

مـا ...، لمـاذا لأنـه حصـل عنـده ردة فعـل، لا، نحـن لابـد إذا أخرجنـاه مـن تعظـيم الرمـوز، مـن تعظـيم الأشـخاص، مـن تعظـيم المشـايخ، إذا الاعتـدال في ذلـك، يعـني لا إفـراط ولا تفـريط في هـذا البـاب، لا يصـل إلى أن يهـدم الجميـع، ولا يصـل إلى تعظـيم الجميـع، أو تعظـيم رمـوز الجماعـة، وتـرك بقيـة النـاس، فهـذا أحببـت أن أنبـه عليـه لأنـه ضـروري في هـذا البـاب. لأن هـؤلاء هـم محـل دعوتنـا، أمـا العـامي سـهل جـدًا، دعـوة العـامي أسـهل بكثـير جـدًا مـن دعـوة قواعـد الجماعـات، لأن العـامي مـا هـو متعلـق بأحـد، هـو رجـل علـى الفطـرة، مـن السـهل جـدًا، بمجـرد أن يعـرف الحـق، سـيتبع مباشـرة، مـا في عقبـات ولا عوائـق لـه، أمـا هـذا، طيـب فـلان طيـب عـلان كـذا، يصـبح في صـراع مـع نفسـه، فإمـا أن يهتـدي ويهديـه الله سـبحانه وتعـالى فيقـدم محـاب الله ورضـا الله سـبحانه وتعـالى علـى رضـا نفسـه ومحـاب نفسـه وإمـا أن ينـتكس علـى عقبيـه، ويقـدم محـاب نفسـه وشـيخه وزعيمـه، علـى كتـاب الله وسـنة النـبي صـلى الله عليه وسلم، وهذا الحمد لله الذي أبعده عنا.

